المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/٥/١٢ م الموافق ١٩ رمضان ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٧ السنة الثامنة عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقديرات جديدة: ٢٢٪ من عاملي قطاع الصناعات الإسرائيلية يواجهون خطر البطالة!

صفحـ (٤) ـة

انتعاش السوق السوداء في إسرائيل في ظل أزمة كورونا!

صفحـ (٧) ـة

حكومة نتنياهو الخامسة تنطلق هذا الأسبوع ومشروعها المركزي ضم المستوطنات!

أوساط اقتصادية: في كل ما يتعلق بتقاسم الحقائب بين فريقي الليكود و«أزرق أبيض»، سعى الليكود للسيطرة على غالبية الحقائب الاقتصادية المعروفة بصرفها على مشاريع البنى التحتية

من المتوقع أن تنطلق هذا الأسبوع حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، والتي من المفترض أن يتقاسم رئاستها معه زعيم كتلة «أزرق أبيض» بيني غانتس، بعد ١٨ شهرا من الآن.

وبحسب التخطيط فإن الهيئة العامة للكنيست ستصوت، يوم الخميس من هذا الأسبوع، على منح الثقة لهذه الحكومة، التي قد ترتكز على ما بين ٧٢ إلى ٧٨ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا في الكنيست. وسيكون مشروعها المركزي، حسب ما يشدد عليه نتنياهو، هو فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق واسعة من الضفة الغربية المحتلة.

وأدى التقاسم المتساوي للمناصب الحكومية والبرلمانية بين فريقي الائتلاف، الليكود والكتل الحليفة معه، التي تجمع ٥٣ إلى ٥٩ نائبا، و«أزرق أبيض» وحلفائه، ويجمع ١٩ نائبا، إلى أزمة مزدوجة، ففي الليكود وحلفائه لن يكون عدد المناصب كافيا بالمرّة، وستكون شخصيات بارزة إما في هامش مسؤوليات الحكومة والكنيست، في حين يواجه «أزرق أبيض» قلة في عدد نوابه، ليسند لهم ١٥ حقيبة وزارية و٧ مناصب برلمانية.

وحتى مساء أمس الاثنين، أشارت التقارير إلى أن كتلة «يمينا» التي تضم ثلاثة أحزاب استيطانية، من التيار الديني الصهيوني، ولها ٦ نواب، ستبقى خارج الائتلاف، إلا أن هذا ليس نهائيا، فاحتمال إرضاء الكتلة في اللحظات الأخيرة، قبل طرح الحكومة للثقة على الهيئة العامة للكنيست، تبقى مفتوحة. وتطالب كتلة «يمينا» بحقيبتين من الحقائب الثلاث الهامة: التعليم والصحة والمواصلات، ورئاسة لجنة القانون والدستور والقضاء. في حين عرض الليكود على «يمينا» حقيبتي التعليم، وشؤون «القدس والشتات»، وثلث ولاية لرئاسة لجنة القانون والدستور والقضاء، الأمر الذي ترفضه الكتلة وتعتبره عرضا مهينا لحثها على عدم دخول الحكومة.

واتهم قادة «يمينا» نتنياهو بأنه يسعى إلى شق الكتلة، من خلال إغراء أحد الأحزاب الثلاثة على حساب الباقيين، إلا أن الكتلة رفضت بإجماعها عروض نتنياهو.

وفي حين يبدو من حديث وزير المواصلات الحالي، بتسلئيل سموتريتش، أن الباب ما زال مفتوحا، فإن تصريحات وزير الدفاع نفتالي بينيت تبدو أكثر حزما، إذ قال إن كتلته ستتجه إلى المعارضة، وستستعد لفترة ما بعد نتنياهو، حسب تصريحه.

وتصريح بينيت يعكس عمق الأزمة بين الليكود وأحزاب التيار الديني الصهيوني التي تتهم نتنياهو بقيادته لليكود بغدر حلفائه، وأنه ينقض على معاقل مصوتي هذا التيار، ما يُضعف أحزابه، وهذا ما برز تدريجيا في كل واحدة من الجولات الانتخابية الأربع، منذ العام ٢٠١٥ وحتى الأخيرة في شهر آذار الماضي.

ولكن في حال جلوس كتلة «يمينا» في صفوف المعارضة، فهذا لا يعني أنها ستكون معارضة بمفهومها الكلي. بل ستكون كتلة احتياط وتأييد لكل السياسات اليمينية، والاحتلال والاستيطان، وفي أقصى الحالات ممكن لهذه الكتلة أن تنسحب من جلسات التصويت في الهيئة العامة، كي لا تصوت لصالح الحكومة. غير أنه في حال بقيت كتلة «يمينا» في صفوف المعارضة، فإنها قد تصطدم مع نتنياهو حينما يبدأ طرح موضوع ضم المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة، لما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، من زاوية أن كل ما سيطرح للتصويت، سيكون أقل من مطلبها العام، وهو سريان «السيادة» على كامل أنحاء الضفة. وأحزاب هذه الكتلة تسيطر سياسيا على ما يسمى «مجلس المستوطنات»، برغم قوة حزب الليكود فيه.

نتنياهو وغانتس: ائتلاف الضم.

أما على صعيد توزيع الحقائب في الليكود، فإن المشهد البادي في وسائل الإعلام هو أن نتنياهو اختار لغالبية الحقائب ذات الشأن النواب من المقاعد الخلفية في حزب الليكود، على حساب الشخصيات التي لها حضور في الشارع، واحتلت المقاعد الأمامية في قائمة الليكود الانتخابية، في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة وأيضا ما قبلها. وهذا يندرج في نهج نتنياهو لإبعاد كل شخصية تبدأ في مراكمة قوة سياسية وجماهيرية. [طالع تقريراً خاصاً ص ٣].

من ناحية أخرى تنبهت أوساط اقتصادية إلى أنه في كل ما يتعلق بتقاسم الحقائب بين فريقي الليكود و«أزرق أبيض»، فإن الليكود سعى إلى السيطرة على غالبية الحقائب الاقتصادية، المعروفة بصرفها على مشاريع البنى التحتية، فيما اتجه فريق «أزرق أبيض» إلى الحقائب ذات الطابع الحقوقي، باستثناء وزارة الاقتصاد، التي ستسند إلى رئيس حزب العمل عمير بيرتس.

وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» حجاي عميت إنه بينما أصر فريق «أزرق أبيض» على حزمة حقائب ديمقراطية تتألف أساساً من وزارة العدل ووزارة الاتصالات، اختار الليكود أن يبقي لنفسه حزمة حقائب البنى التحتية والطاقة التي تشمل وزارة المواصلات ووزارة الطاقة ووزارة البيئة. و«هذه ليست مصادفة بالطبع. ومن المهم أن نفهم الأسباب الواقفة وراء رغبة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ترك هذه الوزارات الثلاث في أيدي السياسيين المقربين منه. والمرشح الرئيس لوزارة المواصلات هي ميري ريغف، التي من المتوقع أن تخسر وزارة الأمن الداخلي التي تريدها، لصالح أمير أوحانا، المتحدث باسم نتنياهو في مجال القضاء. ومن المتوقع أن يستمر يوفال شتاينيتس في الخدمة في وزارة الطاقة إذا لم يستقل بشكل غير متوقع إلى منصب سفير في الأمم المتحدة أو في لندن أو في باريس، ومن المتوقع أن تظل وزارة البيئة بيد زئيف إلكين».

ويقول عميت: «تتميز وزارتا المواصلات والطاقة بتركيز عالٍ نسبيا للشركات الحكومية، مما يعني التعيينات السياسية الدسمة، ما سيسمح بالاستيلاء على محفظتي الطاقة والنقل، إلى جانب محفظة وزارة المالية، التي سيتولاها يسرائيل كاتس. وبالنسبة لنتنياهو فإن السيطرة على التعيينات العليا، بما في ذلك شركتا الكهرباء والمياه، وسلطات الموانئ البحرية، والسكك الحديدية الإسرائيلية، وسلطة المطارات والمعابر»، من شأنها أن تكسبه قوة أكبر على هذا الجانب في مؤسسة الحكم.

ويتابع عميت: «هناك تفسير أكثر أساسية لرغبة نتنياهو في إبقاء وزارة المواصلات بين يديه ووضع أحد أكثر الوزراء ولاء هناك؛ وتقول مصادر حكومية إنها وزارة مهمة، لأنه يكثر فيها قص الأشرطة، بقصد افتتاح المشاريع، وما يتبع هذا ما علاقات عامة وإعلام». ففي وزارة المواصلات، حسب عميت، من السهل إظهار إنجازات ملموسة، وفي فترة الحكومة المقبلة سيتم الاحتفال بافتتاح عدد من المشاريع التي هي طور التنفيذ. على سبيل المثال، سيتم إطلاق السكك الحديدية الخفيفة في تل أبيب كما سيتم تصوير مشروع كهربة السكك الحديدية إلى القدس، وافتتاح الميناءين الجديدين في حيفا وأسدود.

عشية زيارة بومبيو

الخارجية الأميركية تؤكد أن موقف واشنطن من مسألة ضم مناطق في الضفة الغربية إلى إسرائيل لم يتغير!

«معهد أبحاث الأمن القومي» و«معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا» يؤكدان أن تنفيذ خطة ضم مناطق في الضفة الغربية ينطوي على تداعيات استراتيجية بعيدة المدى على أمن إسرائيل وهويتها المستقبلية

قالت وزارة الخارجية الأميركية إن وزير الخارجية مايك بومبيو سيقوم غداً الأربعاء بزيارة إلى إسرائيل، ليكون بذلك من أوائل المسؤولين الدوليين الذين يستأنفون جولاتهم الخارجية بالرغم من تفشي فيروس كورونا.

وأضافت وزارة الخارجية الأميركية في بيان صادر عنها، أن بومبيو سيعقد خلال الزيارة اجتماعات مع رئيس الحكومة وزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، ورئيس الكنيست وزعيم «أزرق أبيض» بيني غانتس، سيناقش خلالها الجهود الأميركية والإسرائيلية لمكافحة فيروس كورونا، فضلاً عن قضايا الأمن الإقليمي المتعلقة بالنفوذ الإيراني. وأكد البيان أن موقف واشنطن من مسألة ضم مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية لم يتغير.

على صعيد آخر قال بومبيو في تغريدة نشرها في حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إن انسحاب واشنطن قبل عامين من الاتفاق النووي الإيراني جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر أمناً وجنب العالم مخاطر العنف والتهديدات النووية من جانب طهران.

وشبه بومبيو النظام الإيراني بالنازي وأشار إلى أنه أكبر راع لمعاداة اليهود في العالم، وشدد على أن واشنطن ستستخدم كل الأدوات الدبلوماسية من أجل تمديد حظر تصدير الأسلحة إلى طهران، الذي ينتهي سريان مفعوله في تشرين الأول المقبل.

في غضون ذلك استمر تصاعد الأصوات التي تحذّر من مغبة إقدام الحكومة الإسرائيلية على ضم مناطق من الضفة الغربية بشكل أحادي الجانب.

وكان أبرز هذه الأصوات «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب الذي نشر أمس ورقة «تقدير موقف» حذّر فيها من تداعيات مثل هذه الخطوة على الأمن القومي الإسرائيلي.

كما أصدر «معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا المتعدد المجالات» ورقة «تقدير موقف» أشار فيها إلى أنه من المقلق جداً تنفيذ خطة ضم مناطق في الضفة الغربية، وعلى رأسها غور الأردن، ذلك بسبب التداعيات الاستراتيجية البعيدة المدى على أمن إسرائيل واقتصادها وهويتها المستقبلية.

وقالت الورقة إن تنفيذ خطة الضم يمكن أن يؤدي إلى هزة عميقة لعلاقات إسرائيل الاستراتيجية مع الأردن والسلطة الفلسطينية، لأنه بالنسبة إلى النظام الأردني فإن الضم هو كلمة مرادفة لفكرة الوطن الفلسطيني البديل، أي دمار المملكة الهاشمية من أجل قيام دولة فلسطينية، وفي نظر الأردن، مثل هذه الخطوة هي انتهاك جوهري لاتفاق السلام بين الدولتين. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يؤذي الأردن اتفاق السلام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينشأ تهديد استراتيجي لاستقرار الأردن الداخلي، بسبب هيجان فلسطيني محتمل، بالتزامن مع الضائقة الاقتصادية القاسية التي يعانيها الأردن.

وأضافت الورقة أنه مع عدم وجود أفق سياسي، ستجد السلطة الفلسطينية نفسها أمام حائط مسدود والضم سيغلق الباب أمام حل الدولتين وهي فكرة من دونها لا حق للسلطة في الوجود. كما أن توسيع السيطرة الإسرائيلية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم فكرة الدولة الواحدة التي تجد اليوم انتشاراً متزايداً في الساحة الفلسطينية.

ووفقاً للورقة ذاتها ينطوي الضم على خطر زعزعة اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر. كما أن موقف إسرائيل وصورتها كـ«الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» يمكن أن يتضررا في الاتحاد الأوروبي، وفي الدول الأوروبية المؤثرة. وأي عملية ضم جزئي أو كامل سيكون لها انعكاسات خطيرة على الساحة السياسية العامة في إسرائيل، وهي الآن في وضع حساس على خلفية التوتر السياسي المستمر وتداعيات أزمة كورونا. وهذه الخطوة سيكون لها أيضاً انعكاس على المجتمع العربي في إسرائيل الذي يعاني خيبة توقعاته حيال قيام حكومة وحدة تمنع الأمل الذي برز بشأن تأثير واندماج أكبر من الماضي للجمهور العربي في عملية اتخاذ القرارات السياسية في البلد.

وخلصت الورقة إلى أنه يتعين على إسرائيل أن تقر بأن الضم من طرف واحد هو تهديد استراتيجي لمستقبلها وأمنها وطابعها كدولة يهودية وديمقراطية في الشرق الأوسط. وينتج من ذلك أن على إسرائيل أن تتبنى سياسة محدثة تمتنع فيها من تطبيق خطة الضم، فكم بالأحرى في ذروة أزمة كورونا غير المسبوقة التي تهدد اقتصادها وأمنها ومناعتها القومية.

كلمة في البداية

أبرز التحديات الماثلة أمام حكومة نتنياهو الخامسة

بقلم: أنطوان شلحت

يشمل هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» مقالات وتقارير تحاول أن تستشرف أبرز القضايا والتحديات التي ستكون مطروحة في جدول أعمال إسرائيل في غضون الفترة القليلة المقبلة على مختلف الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إثر إنجاز تأليف حكومة وحدة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض» برئاسة بنيامين نتنياهو في البداية، والتي وصفت بحق بأنها حكومته الخامسة، من المتوقع أن تؤدي اليمين الدستورية يوم الخميس المقبل.

ومن المهم على صعيد السياستين الخارجية والداخلية أن نشير إلى مسألتين:

الأولى، مسألة ضم أراض من مناطق الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل على أساس ما ورد في «صفقة القرن»، وذلك بموجب ما نصت عليه اتفاقية الائتلاف الحكومي بين الليكود و«أزرق أبيض». ومن المقرّر أن تُدرج هذه المسألة في أجندة الحكومة والكنيست في الفاتح من تموز المقبل. وبالتزامن مع صدور هذا العدد، حظيت سياسة الضم مرة أخرى بدعم من الإدارة الأميركية الحالية، سواء من خلال التصريحات التي نُسبت إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، عشية الزيارة التي يزمع القيام بها إلى إسرائيل غداً الأربعاء، أو من خلال ما قاله السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة «يسرائيل هيوم» يوم الجمعة الفائت في مناسبة مرور سنتين على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، من أنه إذا ما أعلنت الحكومة الإسرائيلية في غضون الأسابيع القليلة المقبلة فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وعلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية فإن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بذلك خلال فترة قريبة. وأوضح فريدمان أن هناك عدة سيرورات يجب أن تنتهي وهي متعلقة أساساً بإسرائيل، ولكنه في الوقت عينه شدّد على أنه لن تكون هناك أي شروط جديدة من طرف الولايات المتحدة. وأضاف: «عندما تنتهي عملية رسم الخرائط، وعندما توافق إسرائيل على تجميد البناء في تلك الأجزاء من مناطق ج التي لن يتم فرض السيادة الإسرائيلية عليها، وعندما يوافق رئيس الحكومة على التفاوض مع الفلسطينيين على أساس خطة ترامب («صفقة القرن»)- وقد وافق على ذلك منذ اليوم الأول- فإننا سنعترف بالسيادة الإسرائيلية على المناطق التي ستتحول وفقاً لتلك الخطة إلى جزء من دولة إسرائيل».

في المقابل وحيال هذا المسعى الحكومي، تتعالى في إسرائيل أكثر فأكثر أصوات تتساءل عن دوافع هذه الخطوة، وتشكك فيها وفي دوافعها، بل وتحذّر من خطورتها، وإسقاطاتها وعواقبها، كما تتساءل عن الردود المحتملة عليها في دول العالم، أو ما يسمى بالمجتمع الدولي، وخاصة في الدول الأوروبية، كلاً على حدة، وفي الاتحاد الأوروبي كهيئة جامعة عموماً، ناهيك عما يمكن أن يصدر من ردود فعل على الصعيدين العربي والفلسطيني (اقرأ عن ذلك في خبر منفرد على هذه الصفحة، وطالع محوراً خاصاً بهذا الشأن- ص ٥).

الثانية، مسألة تعرّض المحكمة الإسرائيلية العليا في الأيام الأخيرة إلى موجة نقد واسعة وحادة من كلا معسكريّ الخارطة السياسية في إسرائيل (اليمين و«اليسار»)، بادعاءات وحجج مختلفة تماماً، بل متناقضة، كتناقض الرؤية والمصالح. وبينما كان اليمين، الرسمي، الحكومي والبرلماني، والشعبي، يصعّد معركته الشرسة ضد المحكمة العليا خلال السنوات الأخيرة تحديداً، كانت هذه المحكمة تحظى بالتبرير والتسويغ، والدعم والتأييد، من الجناح الليبرالي المسمى «يساراً» في إسرائيل، بدعوى كونها «الحصن الأخير لسلطة القانون وسيادته»، و«حامي حقوق الإنسان، الفرد، والمواطن الأساسية» و«حارس الديمقراطية الإسرائيلية» وغيرها من هذه المقولات والتوصيفات، سواء في مجال حماية حقوق الإنسان والمواطن، أو في مجال محاربة الفساد السلطوي الرسمي، وذلك على الرغم من تاريخ حافل بالقرارات القضائية المعادية لحقوق الإنسان الفلسطيني، الفردية والجماعية، في داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة على حدّ سواء، والتي ساهمت وتساهم في تكريس الاحتلال الإسرائيلي في هذه الأراضي ومشروعه الاستيطاني. لكن ما حدث مؤخراً هو أن هذا الجناح الليبرالي فتح نيران انتقاداته وتهجماته على هذه المحكمة، وذلك في أعقاب قرارها الذي صدر مساء يوم الخميس الأخير ردّ جميع طلبات الالتماس التي كانت قُدّمت إليها مطالبةً إياها بإصدار قرار قضائي يمنع تكليف بنيامين نتنياهو من تأليف حكومة جديدة وتولي رئاستها على خلفية لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قُدّمت بحقه، إضافة إلى قرار قضائي آخر يلغي اتفاقية الائتلاف الحكومي المُبرمة بين الليكود و«أزرق أبيض»، أو إلغاء بعض بنودها المركزية على الأقل، بدعوى عدم شرعيتها القانونية والجماهيرية والأخلاقية - القيمية. وبقراريها هذين، فتحت المحكمة العليا الطريق على شسعها أمام إقامة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالارتكاز على ائتلاف برلماني - حكومي بين الليكود و«أزرق أبيض» وبرئاسة نتنياهو وغانتس المزدوجة (طالع التغطية الخاصة- ص ٦).

وبين هاتين المسألتين يتواصل في إسرائيل الجدل بشأن الحالة الرثة التي وصل إليها «اليسار»، كما أظهرت نتائج الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، وفي ضوء قرار زعيم حزب العمل عمير بيرتس، الذي ترأس الكتلة التي سميت «كتلة اليسار»، الانضمام إلى حكومة نتنياهو الخامسة وتفكيك هذا اليسار وسحقه. وثمة من يعتقد أنه بالرغم من الانخفاض الدراماتيكي في قوة «اليسار»، ومن نزع الشرعية عنه والتحريض عليه من طرف اليمين ونتنياهو، فإن ناخبيه المحتملين ما زالوا قوة سياسية كبيرة، ولا يمكن لأي قوة سياسية أن تبني بديلاً للحكم اليميني بدون مشاركة فاعلة من جانب «اليساريين»، ما يستدعي طرح السؤال حول كيفية إعادة بنائه (طالع مقالة في هذا الخصوص- ص ٢).

كما يستمر النقاش حول التداعيات الاقتصادية- الاجتماعية لأزمة فيروس كورونا، والتي من المنتظر أن تكون الشغل الرئيس الشاغل للحكومة الجديدة (طالع مزيداً من التفاصيل ص ٤ وص ٧).

ما هي وجهة اليسار اليهودي في خضمّ الأزمة العميقة التي تتواجد فيها إسرائيل؟

تظاهرة يسارية مناوئة لنتنياهو أمام مقر إقامته في القدس الغربية.

بقلم: موسي راز ودانيئيل بار- طال (*)

كانت حالة اليسار في إسرائيل حتى قبل اندلاع وباء الكورونا سيئة. فبعد الانتخابات الأخيرة (آذار ٢٠٢٠)، اتحد حزب العمل المتحالف مع حزب «غيشر»، مع حزب ميرتس بهدف اجتياز نسبة الحسم (السقف الأدنى الذي يجب وصوله كي تصل إلى تمثيل برلماني في الكنيست الإسرائيلي). كان القصد من وراء هذا الاصطفاف الجديد هو الانضمام لاحقاً لدعم الكتلة الائتلافية التي يقودها بنيامين غانتس، التي كان من المفترض وفقاً لحسابات الاستطلاعات أن تحل محل ائتلاف الحكومة اليمينية. وهي الكتلة اليمينية التي يتزعمها بنيامين نتنياهو منذ ١١ عاماً، والذي لم يقُد إسرائيل إلى الحكم الاستبدادي فحسب، بل قُدمت ضده أيضاً اتهامات خطيرة في بنود خرق الثقة والاحتيال والرشوة، ومن المتوقع أن يُقدم للمحاكمة.

كانت هناك للحظة بارقة من الأمل عندما فازت في الانتخابات الكتلة البديلة لتلك اليمينية بـ ٦٢ مقعداً، وحصل زعيمها غانتس على تفويض من رئيس الدولة رؤوفين ريفلين لتشكيل الحكومة. ولكن سرعان ما انطفأت البارقة الخاطفة عندما قرر غانتس تشكيل حكومة مع بنيامين نتنياهو، مما أدى إلى تفكك التحالف الواسع «كحول لفان (أزرق أبيض)». ومن باب إضافة الملح إلى الجرح الناجم عن هذا التطوّر، قرر عمير بيرتس، الذي ترأس الكتلة التي سميت كتلة اليسار، الانضمام إلى هذه الحكومة وتفكيك هذا اليسار وسحقه.

يجب القول إنه منذ انتخابات آذار ٢٠١٩ لم تظهر «الكتلة اليسارية» كجسم متماسك، حيث تفرق جمهور مؤيديها في عناوين الإدلاء بأصواتهم. فقد قادت الاعتبارات الاستراتيجية حوالي ٥٠٪ ممن يعتبرون أنفسهم يساريين إلى التصويت لتحالف «كحول لفان»، وحوالي ٤٠٪ الى التصويت لحزبي العمل وميرتس، وحوالي ١٠٪ للتصويت لصالح القائمة المشتركة. والآن يواجه اليساريون وضعاً من انعدام الحيلة: بدون قيادة وبدون إطار. هذا وضع غير مسبوق. في الثمانينيات والتسعينيات، عرّف حوالي ٣٥٪ من اليهود في إسرائيل أنفسهم بأنهم يساريون ووجدوا لهم بيتاً ومأوى سياسياً بشكل أساس في حزبي العمل وميرتس، أما في السنوات الأخيرة فهناك حوالي ١٠-١٥٪ فقط من اليهود يعرّفون أنفسهم من خلال هذا التصنيف وليس لديهم بيت سياسي.

هناك أسباب مختلفة قد دفعت اليسار إلى هذا الوضع، وعلى الرغم من وجود تفسيرات مختلفة لتدهوره الدراماتيكي، فإننا نركز في هذا المقال على خمسة أسباب رئيسية:

من الممكن أن نبدأ بأسباب ديموغرافية، وحصول تغيّر في هيكل المجتمع الاسرائيلي لصالح اليمين، وخيبة الأمل من أفكار اليسار الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وهي خيبة تضعف اليسار أيضاً في إسرائيل. ففي إسرائيل، تقع قضايا الأمن والصراع دائما في محور الانتخابات، مما يدفع القضية الاقتصادية والاجتماعية إلى الهامش. في كل مرة يحاول فيها حزب اليسار وضع هذه القضية في المركز، تتضاءل قوته الانتخابية. يجب الإشارة أيضاً الى أحداث مطلع القرن الحادي والعشرين (فشل مؤتمر كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية والانسحاب من غزة). هذه الأحداث المؤسّسة، إلى جانب شكل تفسيرها وتأطيرها من قبل كبار الزعماء، أدت إلى تحطم اليسار الذي بدأ أعضاؤه في التحرك إلى اليمين.

وأخيراً، يجدر التذكير بهمسة بنيامين نتنياهو الصاخبة في أذن الحاخام قدوري: «لقد نسي اليسار معنى أن يكونوا يهوداً، ويعتقدون أنه يجب وضع أمننا في أيدي العرب. العرب سيهتمون - سيعطونهم جزءاً من أرض إسرائيل وهم سيهتمون بنا؟». وقد أعطى بهذا إشارة للتحريض المستمر والمنهجي الذي دفع اليسار إلى الوقوف على هامش المجتمع. يجب على المرء بالتأكيد أن يضيف إلى هذه الأسباب نهج اليسار الذي لم يتمكن من الاستيطان في قلوب أفراد المجتمع، وبنظر عدد غير قليل قام بإبعادهم.

ومع ذلك، على الرغم من الانخفاض الدراماتيكي في قوة اليسار، إلا إن روحه لا تزال تنبض بالحياة. من بين الناخبين اليهود، هناك حوالي ٧٠٠٠٠٠ ناخب عرفوا أنفسهم بأنهم يساريون. إنها قوة سياسية كبيرة على الرغم من نزع الشرعية عنها والتحريض عليها من قبل اليمين ونتنياهو. هذا الرقم أعلى من أولئك الذين لديهم الحق في التصويت في قطاع اليهود الحريديم وأعلى بكثير من كل أولئك الذين لديهم الحق في التصويت من تيار الصهيونية الدينية. لا يمكن لأي قوة سياسية أن تبني بديلاً للحكم اليميني بدون مشاركة فاعلة من اليساريين.

وهنا يطرح السؤال عن خصائص اليساريين لتشخيص رؤيتهم للعالم. دعونا نلقي نظرة على بعض منهم بالمقارنة مع اليمينيين.

خصائص جمهور مؤيدي اليسار بالمقارنة مع اليمينيين

بادئ ذي بدء، يشير مفهوم اليسار في إسرائيل إلى خاصية الارتباط بمسألة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وفقاً لاستطلاعات مؤشر السلام في أيار ٢٠١٧ – شباط ٢٠٢٠، في حين أن ٨٨٪ من اليساريين يعرّفون سيطرة إسرائيل على «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية المحتلة) بأنها احتلال، فإن ١٣٪ فقط من اليمين يحددون الوضع على هذا الشكل. ٩٪ من اليساريين يعلنون أنهم على استعداد لتطبيق السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة وهذا مقابل ٧٣٪ ممن هم في اليمين. ٨٢٪ من اليساريين يؤيدون حل الدولتين، بينما يؤيده ٢٤٪ فقط من اليمين. ٧٨٪ من اليساريين يؤيدون إزالة المستوطنات المعزولة، لكن ٧٪ فقط يؤيدون ذلك من اليمين. وأخيراً، بينما يؤيد ٥٣٪ من اليساريين إعلان الأحياء الشرقية من القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، فإن ٨٪ فقط من اليمينيين كانوا يدعمون ذلك في وقت إجراء استطلاع المؤشر المذكور.

لكن هذا التشخيص ليس سوى جزء من الخصائص. يتضح أن الفهم الذي وصفناه أعلاه يتماشى بشكل جيد مع الموقف نحو مسائل الديمقراطية والقومية والهوية اليهودية، والموقف تجاه الآخر والموقف نحو الشعوب الأخرى وأكثر من ذلك. إنها في الأساس متلازمة كاملة من المواقف التي تشكل معاً نظرة شاملة للعالم. بالنظر فقط إلى البيانات المتعلقة بقضايا الديمقراطية، والتي تم أخذها من الاستطلاعات التي أجريت في عامي ٢٠١٩-٢٠١٨ من قبل البروفسور تمار هيرمان من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية والبروفسور سامي سموحه من جامعة حيفا، تتضح الصورة التالية:

في حين أن ٨٥٪ من اليهود اليساريين في إسرائيل يدركون أن الحكم الديمقراطي في خطر، فإن ٢٩٪ فقط من اليمين يشخصون الواقع بهذه الطريقة. ٧٣٪ من اليسار يؤيدون انضمام الأحزاب العربية إلى الحكومة، بينما ٩٪ فقط من اليمين يؤيدون ذلك. ٩٠٪ من اليسار يعارضون مصادرة صلاحية المحكمة العليا في إلغاء القوانين التي لا تتوافق مع قوانين الأساس، بينما ٤٦٪ فقط من اليمين يعارضون مصادرة تلك الصلاحية. يعارض ٨١٪ من اليسار الادعاء بأن منظمات حقوق الإنسان والمواطن تتسبب في إلحاق الضرر بدولة إسرائيل، بينما يعارض ذلك ١٥٪ فقط من اليمين. ٨٣٪ من اليسار يعارضون حصول اليهود على امتيازات في الحقوق في دولة إسرائيل بينما يعارض ذلك ٥٣٪ من اليمين. ٣٥٪ من اليسار يؤيدون الحاجة إلى زعيم قوي يمكنه معالجة المشاكل ذات الطبيعة الخاصة في إسرائيل، بينما ٦٦٪ من اليمين يؤيدونها. وأخيراً، فإن المؤشر فيما يخص مسألة وثيقة الصلة بالراهن، يظهر أن ٧٪ فقط من اليسار يدعمون التدابير التشريعية لمنع مقاضاة رئيس الحكومة الذي قُدمت ضده لوائح اتهام، بينما يؤيدها ٣٩٪ من اليمين. مواقف تيار الوسط (حوالي ٢٠٪) هي من بين مواقف اليساريين واليمينيين الذين يشكلون حوالي ٦٥٪ في المجتمع اليهودي.

تظهر هذه الاختلافات بين اليسار واليمين أن هناك فجوة أيديولوجية كبيرة بين المجموعتين المتقاطبتين. هذه المواقف لدى اليسار ليست نتيجة لهذا السياق أو ذاك، ولكنها تعبر عن رؤية شاملة متماسكة بالكامل تستند إلى قيم راسخة، والأمر كذلك بالنسبة الى مواقف اليمين. بالنسبة إلى الكثيرين، تم تجذير هذه الرؤى الشاملة من خلال سيرورة طويلة من التنشئة الاجتماعية في الأسرة والبيئة القريبة، كما هي الحال في قطاعات أخرى من المجتمع الإسرائيلي. من الممكن تغيير وجهة نظر سياسية شاملة بشكل عام، لكن الأمر يستغرق وقتاً طويلاً ما لم يقع حدث حاسم يقوّضها ويجبر صاحبها على إعادة النظر في مواقفه. خلاف ذلك، يعتمد الشخص تلك المواقف تلقائياً وعفوياً ومن خلال رفض المعلومات التي تتعارض مع وجهة نظره الشاملة.

الخيارات التي تواجه اليسار في خضم الأزمة الهائلة

تتواجد دولة إسرائيل حالياً في خضم أزمة هائلة لا يبدو أنها ستنتهي في الأفق المنظور، وهي تترك آثارها على جميع مراكز الأعصاب في المجتمع: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من غير المعروف ما هي طبيعة المجتمع الذي سينشأ من داخل الأزمة. في المعسكر اليساري حتى بعد تحطمه، يطرح السؤال حول كيفية إعادة البناء. في رأينا، نحن أمام ثلاث طرق مختلفة من الصعب الاختيار فيما بينها.

وسوف نعرض هذه الطرق ونشير إلى إيجابيات وسلبيات كل منها.

طريق الغمز نحو الوسط - هذه هي الطريق التي ذهب بها حزب العمل في فترة ترؤس آفي غباي له- للتحرك نحو الوسط، وملاءمة وجهات النظر المركزية للحزب مع وجهات نظر جمهور أوسع في الوسط حول قضايا مختلفة. ميزة هذه الطريقة هي معرفة مواقف الوسط واليمين. لكن النقص الملحوظ فيها هو الفشل المعروف في استخدامها. ففي الخريطة السياسية الحالية، يوجد لأتباع تيار الوسط بيت سياسي في «يش عتيد (يوجد مستقبل)». لا يستطيع اليسار، على الرغم من محاولاته الحثيثة، اختراق المجموعات التي تدعم الوسط أو وجهات النظر اليمينية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب هذه الطريقة التخلي عن قيم أساسية ورموز ومبادئ لليسار، وبالتالي يجري كسر البنية التحتية المفاهيمية لليسار كمجموع. هذه الخيانة تُحبط المؤيدين الأيديولوجيين لليسار الذين لا يرون بأن هذه الطريق تمثلهم.

الطريق الثانية هي من خلال إعادة تأهيل اليسار التقليدي على شكل ما قام به حزب ميرتس. يعتمد هذا المسار على التصورات والقيم الأساسية لليسار ويحاول بناء معسكر مستقر ليشمل أيضاً جمهوراً عربياً من المواطنين. الميزة الرئيسة لهذه الطريق هي السهولة التي يمكن تحقيقها بها بفضل قوّة الدفع الذاتي وسهولة جذب الناخبين الذين هم على دراية بتوجهات هذا المعسكر. بهذه الطريق، يمكن التعبير عن القيم والنظرة الأصيلة لليسار. ولكن بمجرد فشل الطريق، يجب تجديدها بقيادة جديدة وبنية تحتية مفاهيمية جديدة ذات صلة بحيث يكون من شأنها تلبية احتياجات المؤيدين وجذب المزيد من الناخبين، كل هذا في حين أن ظروف أزمة كورونا ستجعل بصماتها لفترة طويلة. إن بناء البنية التحتية المفاهيمية هو محور التجديد. يجب أن تتم معالجة المشاكل الأمنية الوجودية المزمنة، وقضايا الأمن الاجتماعي والاقتصادي التي أصبحت الآن في صميم كل شرائح المجتمع، والضم (لمناطق في الضفة الغربية) الذي لم يعد زاحفاً بل يندفع بكلّ قوة، ومسألة الهوية التي تربك الناس، وضرورة إنهاء الاحتلال وتحقيق اتفاق السلام كحل للأثمان الباهظة التي يدفعها المجتمع، والأضرار الهائلة اللاحقة بالديمقراطية بكل مكوناتها. إنها ليست مهمة سهلة بل تتطلب فكراً ورؤية واسعة وعميقة، وحشدا للقوى الشابة، وبناء علاقات جديدة مع المواطنين العرب، وبناء قيادة تمثيلية تبني الثقة وتبني المعنى.

لا توجد طريق مكللة بالورود ولكل منها يوجد ثمن

الطريق الثالثة هي من خلال بناء شراكة يهودية عربية، من خلال إنشاء حزب جديد أو اندماج الأحزاب القائمة في إطار واحد. إن وجود قائمة يهودية عربية تشاركية نصف ممثليها عرب ونصفهم الآخر من اليهود، والتي تطمح إلى الديمقراطية بمساواة كاملة وتسعى إلى إنهاء الاحتلال، لن تشكّل التحقيق الفعلي للقيم اليسارية فحسب، بل ستكون أيضاً رداً ساحقاً على اليمين الذي يبني سلطته على استبعاد العرب. العيب الرئيس لمثل هذه الخطوة هو في الأساس صعوبة تنفيذها. السبب الرئيس لهذه الصعوبة هو ميل الجمهور الواضح والمعروف للتصويت القومي. يريد اليهود التصويت لليهود ويريد العرب أن يصوتوا للعرب. من المشكوك فيه أنهم سيحصلون على قائمة ثنائية القومية في المستقبل القريب. النجاح المبارك للقائمة المشتركة يجعل هذه الخطوة أكثر صعوبة. العرب أكثر نجاحاً من أي وقت مضى، لذلك ففي هذه الحالة ليس لديهم دافع كبير للتعاون مع اليسار اليهودي الذي يظهر الآن أضعف من أي وقت مضى. تكمن الفوائد المهمة لهذه الطريقة في مجال الرؤية المستقبلية: إذا نجحت هذه الخطوة، فستشكل اختراقاً في معالجة القضايا الرئيسة: إنهاء الاحتلال، وتحقيق المساواة المدنية، وتعزيز الديمقراطية في إسرائيل، وبناء مجتمع الرفاه.

يوضح هذا التحليل أنه لا توجد طريق مكللة بالورود. لكل منها يوجد ثمن. من منظور واقعي، تبدو الطريق الثانية أكثر جدوى بينما تقدم الطريق الثالثة رؤية جديدة للمستقبل البعيد.

نحن نعتقد أن إنشاء قوة عربية يهودية مشتركة، تتضمن أيضاً القائمة المشتركة، يمكن أن تكون على الأقل معارضة مقاتلة وفعالة. ومن الواضح أيضاً أن هذه القوة يجب أن تتعاون أيضاً مع قوى الوسط، التي يجب أن ترى في وجهات نظر اليسار شرعية في الفضاء الديمقراطي التعددي، جنباً إلى جنب مع القائمة العربية المشتركة. إن ربط كل هذه القوى معا، هو وحده ما سيسمح ببناء بديل عملي لليمين في خضمّ وضع تنزلق فيه البلاد إلى نظام استبدادي مع اقتصاد= رأسمالي قومجي، عنصري وخنازيري. قد يكون الربط بين الطريقين الثانية والثالثة سيعطي أفضل حل لجمهور يساري كبير يبحث عن بيت سياسي. ربما هذا هو الحل الأفضل بين البديلين: أن تكون على صواب أو أن تكون ذكياً.

(*) موسي راز عضو كنيست سابق حزب ميرتس، ودانيئيل بار- طال أستاذ جامعي في علم النفس الاجتماعي والسياسي وعضو سابق في ميرتس. وقد نشرا هذا المقال المترجم خصيصا لـ«المشهد الإسرائيلي» في موقع «سيحا ميكوميت» الإلكتروني.

تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية:

مكامن خلل في أنشطة رقابيّة بنيويّة في عدد من القطاعات الاقتصادية والخدماتيّة!

تناول تقرير رقابة الدولة الإسرائيلية السنويّ الموسوم بـ ٧٠أ، وهو الأول الذي وضعه مراقب الدولة الجديد مَتنْياهو أنجلمان على طاولة الكنيست هذا العام (ويعد الجزء الأوّل من التقرير السنويّ لمراقب الدولة للعام ٢٠١٩) مسألة «الرقابة على مواضيع هيكليّة ذات استحقاقات وتأثيرات قوميّة واسعة».

فيما يلي إيجاز لعدد من المجالات التي تطرّق إليها مشيراً الى مكامن خلل في الأنشطة الرقابيّة البنيويّة:

الرقابة على نظام الدفن في إسرائيل

جرى في إطارها فحص أبعاد مختلفة في طريقة تقديم خدمات الدفن لعموم الجمهور. وقد كشف الفحص النقابَ عن عيوب ونواقص بالغة في هذا الموضوع، ووضعت توصيات تتعلّق بإجراء عمليّة تنظيم شاملة لمجال تقديم خدمات الدفن، ومنها: تعزيز جهود استغلال مورد الأرض بأقصى حد؛ المحافَظة على الأنظمة التي ترمي إلى ضمان عدم إغلاق المقابر إلّا بعد استنفاد قدرتها الاستيعابيّة استنفاداً تامّاً؛ التشديد على أن لا يتعدّى عددُ المقابر التي تَعرضها أجسام الدفن للبيع بسعر كاملِ العددَ الذي حدّده القانون؛ إعادة ضبط الموديل الماليّ الذي يُفترض أن يوازن بين نفقاتِ أجسام الدفن على تطوير المقابر، ودخلها من بيع المدافن؛ التخطيط الطويل الأمد الذي يمكّن من التعامل مع قضيّة الاتّجار المتوقّع بالمدافن في مناطق يكثر فيها الطلب؛ تحديد سياسة إشراف وفرض للقانون في كلّ ما يتعلّق بمخالفات التخطيط والبناء في مجال الدفن؛ التشديد على التعليمات التي تلزم بإعطاء التطعيمات اللازمة لكلّ من يعمل في دفن الموتى؛ الحاجة إلى تسوية خدمات الدفن «لغير اليهود». على الأجسام المنخرطة في مجال الدفن أن تعمل على تصحيح النواقص على نحوٍ تامّ في سبيل تطبيق مبدأ المحافظة على كرامة الميّت بالنسبة لكلّ فرد وَفْق معتقداته وعاداته.

ويضيف التقرير أنه تجري مناقشة إقامة مركز معلومات للجمهور، وتوفير تطبيق إلكترونيّ للوصول إلى المدافن.

الخطّة الحكوميّة «السعر للساكن»

هذه هي الخطّة المركزيّة التي طرحتها الدولة ممثلة بوزارة المالية لمواجهة أزمة السكن ومساعدة الأزواج الشابّة والأفراد غير المالكين لشقق، على شراء شقّة بسعر مخفّض – وفقاً لتعريف الأهداف الرسمي. يقول التقرير إن الدولة قامت برصد موارد ضخمة من أجل تطبيق الخطّة، ومنحت أصحاب الاستحقاق تسهيلات كبيرة في أسعار أراضيها. لذا يجب على مركزِ الإسكان الرئيسيّ، ووزارة البناء، وسلطة أراضي إسرائيل أن يفحصوا نطاق الشقق المعروضة وموقعها، وأن يعملوا قدر المستطاع على تقصير الجداول الزمنيّة ومنع التأخير في سيرورة توفير الشقق، من أجل التبكير قدر المستطاع في تسليم الشقق للفائزين.

علاوات الأجر بسبب غياب الأمن التشغيليّ

بقول المراقب إنه تم فحص توقّعات المداخيل للعام ٢٠١٩ وعلاوات الأجر بسبب غياب الأمن التشغيليّ. وأظهرت نتائج العمل الرقابيّ أنّ شعبة المحاسب العامّ وسلطة الضرائب لم تتجاوزا الصلاحيات، وأنّ أنشطتهما أدّت إلى استيفاء سقف العجز بنسبة ٢٫٩٪ من الناتج القوميّ الخام.

ولكن على الرغم من ذلك، يضيف مستدركاً، تم الأمر دون إجراء نقاش شامل ومتكامل. توقّعات الدخل المستجدّة للعام ٢٠١٩ لم تُعرَض على الحكومة إلّا في كانون الثاني ٢٠١٩، بعد دخول ميزانيّة الدولة إلى حيّز التنفيذ. فقد عرضت التوقّعات المستجدّة عجزاً بنسبة ٣٫٦٪ من الناتج القوميّ الخام (أعلى بـ ٧٪ من المتوقّع)، الأمر الذي أثّر على قدرة الحكومة على تحقيق الغايات التي وضعتها لنفسها. ويتابع أن المشاركة في مسارات صنع القرارات في وزارة الماليّة لم يكن سليماً، لأنّ العلاقات المتبادلة في الوزارة كما ظهر أمام فريق الرقابة لم تكن على أفضل وجه.

ويتوقف التقرير عند التكلفة الباهظة لمخطّط غياب الأمان التشغيليّ التي وصلت إلى ٢٢ مليار شيكل، فعمليّة التصديق على هذا المخطّط جرت في إطار جدول زمنيّ ضيّق، وترافقت مع تقليصات في الميزانيّة لغرض تمويلها. واستخلص بأنه يجب على وزارة الماليّة التي تشغل دوراً مركزيّاً وحيويّاً في تقوية الاقتصاد الإسرائيليّ أن تتّخذ القرارات بطريقة منظّمة وشموليّة كي تتمكّن من مواجهة التحدّيات المستقبليّة. من اللائق أن تقوم الحكومة باستخلاص العبر من طريقة معالجتها لاتّفاقيّة علاوة الأجر بسبب غياب الأمان التشغيليّ برؤية تستشرف المستقبل، وحريٌّ بها أن تُجري عمليّة مسح للاتّفاقيّات والكشوفات ذات الأهمّيّة الاقتصاديّة البالغة، وأن تنهض بنقاش منهجيّ في هذه القضايا، وأن تتّخذ القرارات في الوقت المناسب.

بناء الموانئ البحريّة الجديدة والمنافسة

يصف التقرير الموانئ البحريّة على أنها البوّابات الأساسيّة لدخول البضائع إلى الدولة، وهي تسهم إسهاماً حاسماً في تعزيز التنافس وتخفيف غلاء المعيشة في السوق الإسرائيليّة المعزولة والممركَزة. ومنذ العام ٢٠٠٥، تقوم الحكومة بالدفع نحو إجراء عمليّات تغيير جذريّة في سوق الموانئ البحريّة في إسرائيل، ومن المتوقّع أن تبلغ هذه التغييرات ذروتها في العام ٢٠٢١ عند البدء بتشغيل الميناءين الجديدين: ميناء الخليج وميناء الجنوب.

ومشيراً الى البطء، يقول التقرير إنه يجب على (شركة موانئ إسرائيل) ووزارة المواصلات أن تتّخذا بسرعة الإجراءات الضروريّة لتهيئة الموانئ القائمة للمنافَسة المتوقّعة، بغية ضمان الجانب التنافسيّ لفرع الموانئ في جميع مجالات النشاط.

تراجُع شحن البضائع بواسطة القطارات

تبيّن كما يقول التقرير أنّ حجم نقل البضائع بواسطة السكّة الحديديّة قد تراجع في السنوات الأخيرة، وأنّ هذا الفرع يعاني من فقر في البنى التحتيّة لشحن البضائع، على الرغم من الفائدة الكبيرة التي قد تجنيها السوق الاقتصاديّة من نقل البضائع عبْر القطارات، وتظهر نتائج الفحص أنّ السكّة الشرقيّة لم تُستكمل بعد، وأنّ بعض المحطّات المُقامة حديثاً قد أُغلِقت بسبب مشاكل تتعلّق بجودة البيئة، وأنّ إقامة المحطّات والتشعُّبات الجديدة تتأخّر لسنين طويلة. قِطاع شحن البضائع يعاني من نقص في البنى التحتيّة بسبب الأفضليّة التي تُمنح لنقل المسافرين، وعليه يعاني هذا القِطاع من غياب الفاعليّة التشغيليّة.

ويتابع أن شركة القطارات لم تقم بزيادة حجم البضائع المشحونة، ولم تستغلّ قدراتها الكامنة في مجال الشحن. وعلى الرغم من أنّ الحكومة قد قرّرت في العام ٢٠١٢ إقامة شركة فرعيّة في سبيل خصخصة شحن البضائع عبر السكّة وزيادة حجم النشاط، فلم تأتِ إقامتها بالنتائج المرجوّة، حيث ضعضعت المتانة الاقتصاديّة للشركة، وراكمت خسائر ماليّة كبيرة بدءاً من السنة الثانية من تشغيلها، وعليه فهي لا تستطيع إعالة نفسها.

وخلص الى أنه يجب على وزارة الماليّة ووزارة المواصلات وشركة القطارات العمل على تصحيح العيوب التي طُرِحت في التقرير الحاليّ في سبيل زيادة حجم البضائع التي تُنقَل عبْر سكّة الحديد زيادة كبيرة. كلّ ذلك في سبيل استنفاد الفائدة الاقتصاديّة الكبيرة التي يجنيها الاقتصاد وتجنيها شركة القطارات من نقل البضائع عبْر السكّة، ولأنّ شحن البضائع بواسطة القطارات بدل سيّارات الشحن يحسّن أمن وسلامة المسافرين في الشوارع والطرقات.

حكومة نتنياهو الخامسة تنطلق هذا الأسبوع

أزمة في توزيع الحقائب داخل الليكود ومع حلفائه الطبيعيين!

*نتنياهو يُقصي الشخصيات الأبرز إلى أطراف طاولة الحكومة وحتى خارجها ويستحضر نوابا من «المقاعد الخلفية» موالين له بطاعة عمياء *وقد يُبعد بعض الشخصيات إلى مناصب سفراء*

من المتوقع أن تنطلق هذا الأسبوع حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، والتي من المفترض أن يتقاسم رئاستها معه زعيم كتلة «أزرق أبيض» بيني غانتس، بعد ١٨ شهرا من الآن.

وبحسب التخطيط فإن الهيئة العامة للكنيست ستصوت، يوم الخميس من هذا الأسبوع، على منح الثقة لهذه الحكومة، التي قد ترتكز على ما بين ٧٢ إلى ٧٨ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا في الكنيست.

وعلى صعيد توزيع الحقائب في الليكود، فإن المشهد البادي في وسائل الإعلام هو أن نتنياهو اختار لغالبية الحقائب ذات الشأن النواب من المقاعد الخلفية في حزب الليكود، على حساب الشخصيات التي لها حضور في الشارع، واحتلت المقاعد الأمامية في قائمة الليكود الانتخابية، في الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة وأيضا ما قبلها. وهذا يندرج في نهج نتنياهو لإبعاد كل شخصية تبدأ في مراكمة قوة سياسية وجماهيرية.

وفي التوزيعة المفترضة، فمن بين الشخصيات الأولى حظي يسرائيل كاتس فقط بحقيبة المالية؛ بينما وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، أحد أكثر الشخصيات شعبية في صفوف الليكود، ويحظى في كل انتخابات بمقعد متقدم، قد يجد نفسه خارج الحكومة، ومعروض عليه منصب سفير في الأمم المتحدة. وهذه هي المرّة الثانية التي يعمل فيها نتنياهو على استبعاد إردان، وكانت الأولى في العام ٢٠١٥، حينما حلّ إردان ثانيا بعد نتنياهو في قائمة الحزب، ولكن عرض عليه منصبا لم يرغب فيه، وهو وزير الأمن الداخلي فثارت ضجة كبيرة في الليكود، حتى أضيفت له صلاحيات. ولكن اليوم فإن نتنياهو مطمئن لحالة الصمت السائدة في حزبه.

وتغيب عن بورصة الأسماء لتولي حقائب وزارية شخصيات مثل غدعون ساعر، الذي لم يتم ذكره في أي تقرير، وهو الذي حلّ في المكان الخامس في قائمة الليكود. ولكنه كان قد فرض على نتنياهو انتخابات لرئاسة الحزب في نهاية العام الماضي ٢٠١٩، تلقى فيها ساعر ضربة قاصمة بحصوله على ٢٨٪ من الأصوات فقط.

أما رئيس بلدية القدس السابق، نير بركات، ورغم أنه حلّ في المكان التاسع في القائمة، فقد كان موعودا في حملة الانتخابات الأخيرة بوزارة المالية، وحتى أن بركات شرع في نشر رؤيته الاقتصادية، وخططه للمستقبل، ولكن بعد أن قرر نتنياهو إسناد الحقيبة إلى الوزير يسرائيل كاتس، الذي يشغل حاليا حقيبة الخارجية، فإن الحديث الآن أن نتنياهو سيمنح بركات منصب نائب وزير، لربما في مكتبه.

ومثال آخر على نهج نتنياهو، قراره بمنح حقيبة المواصلات الدسمة من حيث ميزانيتها ومشاريعها، للوزيرة ميري ريغف، التي حلت في المكان السادس، بفعل نظام تحصين مكان النساء في القائمة، بمعنى أن نتيجتها الفعلية جاءت متأخرة أكثر في القائمة. وكانت ريغف تطمح لحقيبة الأمن الداخلي، التي يبدو أن نتنياهو سيمنحها لوزير العدل أمير أوحانا، الذي جاء في الموقع ٢١ في قائمة الليكود. وما يجمع هذين الاثنين أنهما الأكثر ولاء وإخلاصا، ومستعدين للضرب «بسيف نتنياهو» نحو أي جهة يستهدفها نتنياهو من وراء الكواليس، إن كان على مستوى القضاء أو السياسة.

ومشكلة نتنياهو ستكون أمام رئيس الكنيست السابق يولي إدلشتاين، الذي أعلن للمقربين منه أنه إذا لم يعد لرئاسة الكنيست، بسبب اعتراض بيني غانتس وفريقه عليه، فإنه لن يقبل بأي منصب آخر، وسيفضل البقاء عضو كنيست من دون أي منصب. وفي حال بقي غانتس عند موقفه، فإن رئاسة الكنيست ستسند إلى ياريف ليفين.

وهناك أسماء عديدة في الليكود تنتظر الفتات، مثل يوآف غالانت وآفي ديختر وزئيف إلكين وتسيبي حوتوفيلي وغيرهم.

في المقابل، فإن الأزمة في فريق «أزرق أبيض» معكوسة كليا، فعلى هذا الفريق أن يجد ما يكفي لإشغال ١٥ حقيبة وزارية، عدا غانتس، و٧ مناصب برلمانية هامة، ما يعني ٢٢ منصبا، بينما أعضاء كتلة «أزرق أبيض» هم ١٥ نائبا، يضاف لهما نائبان من حزب العمل، أحدهما رئيس الحزب عمير بيرتس، الذي سيتولى حقيبة الاقتصاد، ونائبان منشقان عن حزب «تلم» الشريك في التحالف السابق لـ«أزرق أبيض».

وقد فشل الائتلاف في تمرير تعديل قانوني يقضي بأن أي انشقاق لحزب في قائمة تحالفية مع أحزاب أخرى، يسري أيضا على القائمة التي ترشحت للانتخابات. ولكن المحكمة العليا ألمحت مسبقا لاعتراضها على هذا القانون، فلم يتم عرضه على الهيئة العامة. والهدف من هذا التعديل هو أنه حينما يتم تطبيق القانون النرويجي الموسع، تستطيع كتلة «أزرق أبيض» إدخال نواب جدد بدلا من الوزراء من ذات الحزب. فالقانون النرويجي يقضي بأنه متاح للوزير أن يستقيل من عضوية البرلمان ليدخل نائب آخر من حزبه، وحينما يستقيل الوزير من الحكومة يعود لعضوية البرلمان مكان النائب البديل. وفي الصيغة الإسرائيلية، التي طبقت في العام ٢٠١٥، فإن هذا القانون محدود لكتل لها أكثر من ١٢ نائبا، ولوزير واحد لكل كتلة. بينما تريد كتلة «أزرق أبيض» توسيع القانون النرويجي، ليسري على كتلة ليس لها أكثر من ١٢ نائبا، ومتاح لها استبدال وزراء. ورغم اعتراض المحكمة، فإن «أزرق أبيض» تريد طرح مشروع القانون، وحتى ذلك الحين فإن الكتلة ستعين وزراء ليسوا أعضاء كنيست. لأنه من دون ذلك لن يبقى للكتلة نواب ينشطون في لجان الكنيست وفي العمل البرلماني العام.

سيناريوهات ضم مناطق من الضفة في ظل حكومة نتنياهو الخامسة

*نتنياهو يرى أن هذه فرصة لا تعوّض لتطبيق مخططه: انتخابات أميركية، وأزمة صحية اقتصادية تعصف بالعالم وخاصة الدول الكبرى *ثلاثة سيناريوهات واحتمالات كل منها: ضم كامل أو جزئي أو رمزي*

دبابة ميركفاه قيد النقل في مستوطنة ميحولاه شرق أريحا. (أ.ف.ب)

كتب برهوم جرايسي:

تنص اتفاقية الائتلاف لحكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، التي سينطلق عملها هذا الأسبوع، بعد ١٧ شهرا من عمل الحكومة الانتقالية، بفعل حل الكنيست ثلاث مرات في غضون ١٢ شهرا، على أنه يحق لرئيس الحكومة نتنياهو أن يشرع في إجراءات فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة الغربية المحتلة، ابتداء من مطلع شهر تموز المقبل ٢٠٢٠. ورغم ذلك، فإن هناك العديد من الأسئلة المطروحة، تتعلق بعملية الضم ذاتها، من حيث توقيتها وحجمها، إذ أنه ستكون عوامل مؤثرة على كل واحد من السيناريوهات المحتملة، رغم ما يظهر من دعم مطلق لكل خطوة إسرائيلية، من البيت الأبيض.

فقد نصّ البند ٢٨ في اتفاقية الائتلاف على أن «رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة البديل، يعملان سوية، وبالتنسيق، من أجل الدفع باتفاقيات سلام، مع كل جيراننا، والدفع نحو تعاون إقليمي، بمجالات اقتصادية متنوعة، وبمجال كورونا. وفي كل ما يتعلق بتصريح الرئيس ترامب («صفقة القرن»)، فإن رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، يعملان بالتوافق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك مسألة الخرائط، أمام الأميركان والمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع، وكل هذا في إطار السعي للحفاظ على المصالح الأمنية والاستراتيجية لدولة إسرائيل، بما في ذلك الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على اتفاقيات السلام (القائمة) والسعي لاتفاقيات سلام مستقبلية».

ونصّ البند ٢٩ أنه «على الرغم مما ذكر في البند ٣، والبند ٢٠، والبند ٢٨، وبعد أن تجري الأبحاث والمشاورات بين رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة البديل، حول الأسس المفصلة أعلاه، يستطيع رئيس الحكومة أن يُحضر المصادقة التي يتم التوصل لها مع الولايات المتحدة الأميركية، حول سريان السيادة، ابتداء من ٢٠٢٠/٧/١، للبحث في الكابينيت (الطاقم الوزاري المقلص للشؤون الأمنية والسياسية) وللحكومة، للمصادقة عليه في الحكومة، و/ أو الكنيست». و«في حال أراد رئيس الحكومة عرض اقتراحه على الكنيست، فإنه يستطيع فعل هذا بواسطة عضو كنيست، وفقط يكون من كتلة الليكود، الذي سيلتزم لدى التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، بأن يكون نص القانون مطابقا للاقتراح الذي عرضه رئيس الحكومة في الكابينيت والحكومة. وبعد إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، يتم نقل القانون إلى مسار التشريع الأسرع، وبشكل لا يشوش ولا يعرقل المسار، من قبل رئيس لجنة الكنيست، للبحث في القانون في لجنة الخارجية والأمن».

ويعتقد قادة كتلة «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، أن البند ٢٨ جاء لاجما للبند ٢٩، الذي يتحدث بوضوح، مع تفاصيل، للشروع بعملية الضم. إذ حسب «أزرق أبيض»، فإن المقصود بالدفع نحو سلام اقليمي، والحفاظ على اتفاقيات السلام القائمة، هو عدم القيام بخطوات من شأنها أن تهدد «اتفاقيتي السلام مع الأردن ومصر». إلا أن البند ٢٩ جاء واضحا، مع تاريخ محدد لإطلاق العملية، وأن القرار سيكون بيد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حتى لو اعترض عليه القائم بأعماله بيني غانتس. ففي كل الأحوال، إذا تم عرض الأمر كمشروع قانون على الكنيست، فإنه يحظى، بكل الأحوال، بتأييد فوري من ٦٥ نائبا، وحتى ٦٧ نائبا، وهذا العدد يضم الليكود وحلفاءه الفوريين، حتى لو بقيت كتلة «يمينا» في صفوف المعارضة، والنائبة أورلي ليفي- أبكسيس، وحزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي سيكون في المعارضة.

ولكن العامل المؤثر الفوري على قرار نتنياهو وحلفائه في كتل اليمين الاستيطاني المتطرف، بمن فيهم كتلتا المتدينين المتزمتين الحريديم، هو قرار البيت الأبيض. ولهذا فإن نتنياهو يستثمر كل قدراته الشخصية، واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وبالذات في داخل البيت الأبيض، لجعل القرار بما يتوافق مع تطلعات نتنياهو.

ويشار إلى أنه بموجب القانون، فإن قرار ضم أي منطقة جغرافية لما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، ليس بحاجة لقرار من الكنيست، أو قانون، بعكس الانسحاب من منطقة واقعة تحت السيادة، الذي يلزم بقرار كنيست، يوافق عليه لا أقل من ٨٠ عضو كنيست، وإذا وجدت أغلبية عادية يتم عرض «الانسحاب» على استفتاء عام. ولكن في هذا القانون، تمت إضافة بند بطلب من المستشارين القانونيين، للحكومة والكنيست، يقضي بأن الغاء القانون ممكن بأغلبية عادية من ٦١ نائبا. ما يعني إذا وجدت أغلبية في الكنيست للانسحاب بأقل من ٨٠ نائبا، فبإمكانها أن تلغي القانون أولا، ثم تصوت على الانسحاب. ولكن على ضوء التغيرات في تركيبة المحكمة العليا، فإن هذا البند قد يتم تعديله لاحقا، لتشديد صعوبة الانسحاب من أي منطقة «تحت السيادة». ولكن مسألة التوجه إلى الكنيست جاءت في أعقاب سابقتي القدس ومرتفعات الجولان، إذ طلبت الحكومة في كل واحدة من الحالتين مصادقة الكنيست عليهما.

خلفية التسارع الإسرائيلي

قبل أن تداهم أزمة كورونا العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية، كان في حسابات نتنياهو، كزعيم وقائد للتيار اليميني الاستيطاني، أن مهمة الضم يجب أن تتم قبل الوصول ليوم انتخابات الرئاسة الأميركية في مطلع تشرين الثاني المقبل، وحتى قبل الدخول في الأجواء الانتخابية الأميركية. فحتى قبل اندلاع أزمة كورونا، كان القلق لدى نتنياهو ومحيطه، من احتمال خسارة دونالد ترامب والحزب الجمهوري الانتخابات أقل. أما الآن، فإن القلق تعاظم بفعل فشل الإدارة الأميركية في لجم انتشار الفيروس، وتسجيل أعداد ضحايا مرعبة، وتواصل ارتفاعها.

في المقابل، فإن الحزب الديمقراطي حسم أمره بترشيح نائب الرئيس الأميركي السابق، جو بادين، الذي أعرب عن معارضته لعملية الضم من دون إبرام اتفاق نهائي مع الجانب الفلسطيني قائم على أساس حل الدولتين.

والأزمة بين نتنياهو واليمين الاستيطاني من جهة، وبين الحزب الديمقراطي الأميركي من جهة أخرى، قائمة بالفعل منذ سنوات. فقد أقدم نتنياهو في الانتخابات الرئاسية الأميركية في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٦، على ما لم تفعله أي من الحكومات الإسرائيلية، بالوقوف علنا لصالح أحد الحزبين الأميركيين في الانتخابات. ففي العام ٢٠١٢ سعى نتنياهو لإسقاط الرئيس باراك أوباما وفشل. وفي العام ٢٠١٦، سعى لفوز دونالد ترامب على منافسته من الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، رغم مواقفها المؤيدة لإسرائيل. ونذكر أنه من حيث عدد الأصوات في انتخابات ٢٠١٦، فقد تفوقت كلينتون على ترامب بأكثر من مليوني صوت، ولكنها خسرت الانتخابات بفعل توزيعة الوحدات الانتخابية على الولايات الـ ٥٠. ويتهم الحزب الديمقراطي نتنياهو واللوبي الصهيوني، المدعوم من الطائفة الأفنجيلية، بخسارة الانتخابات. وحسب محللين إسرائيليين، فإن الحزب الديمقراطي في حال فاز في انتخابات الرئاسة، بعد أن فاز بأغلبية الكونغرس في انتخابات ٢٠١٨، فإنه سيصفي حساباته مع شخص نتنياهو، ولكن بالتأكيد هذا لا يعني التخلي عن إسرائيل، كحليف استراتيجي.

ويريد نتنياهو الوصول إلى يوم الانتخابات الأميركية، ويكون قد حقق أقصى ما يمكن من مشروع الضم، ليسجل لنفسه إنجازا سياسيا أمام معسكره، رغم كل التحذيرات في إسرائيل من تبعات مشروع الضم، على مستقبل إسرائيل، التي قد تجد نفسها في مرحلة لاحقة أمام مسؤولية مباشرة من جديد على حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة، في حين يتزايد الضغط في قطاع غزة مع التزايد السكاني هناك في ظل الحصار.

ومن بين الأسئلة المركزية التي تطرح نفسها ابتداء من الآن، وحتى بدء إجراءات حكومة نتنياهو بعملية الضم، مدى حجم وتأثير رد الفعل الفلسطيني والإقليمي، بالذات من الأردن ومصر، ودول عربية أخرى، ومن أوروبا والاتحاد الأوروبي، عدا الموقف الأميركي، الذي قد يطلب من نتنياهو عدم الذهاب في مسار الضم الكلي، فهذا احتمال وارد.

باعتقاد نتنياهو ومحيطه أن العالم وبالذات الدول المتطورة الكبرى غارقة في أزماتها الداخلية بفعل انتشار كورونا: دول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الخمس ومثلها ألمانيا وغيرها. أما بشأن الساحة الفلسطينية والمحيط العربي، فإن نتنياهو ومعه مساعديه في دوائر القرار، يعتقدون أن قرار الضم لن يقود لانفجار، مستندين بذلك إلى ما كان بعد قرار الاعتراف الأميركي بالقدس «الموحدة» كعاصمة لإسرائيل، ومن ثم نقل السفارة إلى المدينة. وأيضا بعد قانون حجب أموال الضرائب الفلسطينية عن السلطة، وغيرها. إذ أن الفرضية في محيط نتنياهو، أنه سيكون عدم اعتراف عالمي بالضم، كما هي حال القدس ومرتفعات الجولان من قبل، ولكن هذا لن يمنع الضم.

غير أن حسابات نتنياهو ليس مفروضا أن تكون دقيقة، لأنه ليس هو من يحدد شكل ردود الفعل، ولذا فنحن أمام عدة سيناريوهات وهي على النحو التالي:

تطبيق مخطط الضم كاملا

هذا السيناريو يعني أن البيت الأبيض يتفق كليا مع مخطط نتنياهو وكتل اليمين الاستيطاني في الكنيست، ويذهب إلى فرض ما يسمى «السيادة» على كل المستوطنات، ومناطق شاسعة في الضفة، بما فيها منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، التي حسب تقسيم الاحتلال فإن حجمها يبلغ ٣٠٪ من مساحة الضفة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السيناريو هو ما تسميه إسرائيل «الحدود»: فهل تعني خطوط البناء القائمة في المستوطنات الحالية، أم تشمل «مناطق النفوذ» التي حددتها سلطات الاحتلال لكل مستوطنة؟ ففي كثير من الأحيان، مناطق النفوذ هذه تصل إلى خطوط بناء قائمة للبلدات والمدن الفلسطينية، بمعنى الإطباق عليها ومنعها من التوسع، بقرارات من الاحتلال.

في هذه النقطة، قد تظهر خلافات داخل اليمين الاستيطاني، بين من يريد فرض كامل على كل الضفة، حتى بثمن إعادة الحكم العسكري إلى سابق عهده، وتحمل مسؤولية عن كل الفلسطينيين في الضفة، أو «تحفيز الفلسطينيين على الهجرة»، كما يظهر هذا في البرنامج السياسي لأحد مركبات تحالف «يمينا» البرلماني، حزب «هئيحود هليئومي» (التكتل القومي). وبين من يريد ضم مناطق عينية من المناطق المفتوحة في الضفة، لغرض تخفيف وطأة رد الفعل العالمي، حسب ما يعتقده أولئك في اليمين.

مسألة «الحدود» قد تواجه اعتراضات في البيت الأبيض، رغم ما يبديه ممثلوه، وأولهم السفير ديفيد فريدمان، من دعم كامل لكل مخططات اليمين الاستيطاني، فهو يتصرف ليس كدبلوماسي، وإنما كعضو في أكثر الأحزاب الاستيطانية تطرفا. وقد يكون الطلب الأميركي للجم ما في مسألة الحدود، في محاولة لإعطاء «مصداقية» ما للخطة المسماة «صفقة القرن».

كذلك في هذا السيناريو سيكون نتنياهو وحلفاؤه أمام سؤال التبني الكامل لخطة ترامب وفريقه. ففي هذه الخطة ورد مصطلح «دولة فلسطينية»، وهذا ما يرفضه المستوطنون وأحزابهم ومؤيدوهم. فهم يرفضون «مصطلح الدولة» من حيث المبدأ، حتى لو أن الحديث في الخطة ذاتها عن كيان ممسوخ، مقطّع الأوصال، لا سيطرة له على أي تواصل مباشر مع العالم، ولا على الأجواء، ولا على ما هو تحت الأرض؛ مجرد كيان، بأقل من حكم ذاتي، وتسميه الخطة «دولة».

والتقدير هو أنه على الرغم مما يُظهر نتنياهو من قوة وإصرار، فإن هذا السيناريو يبقى أضعف باحتمالاته من السيناريوهات الأخرى، ولكنه يبقى فرضية قائمة.

ضم جزئي

سيناريو الضم الجزئي في المرحلة الأولى، قائم في حال واجهت إسرائيل اعتراضات إقليمية وعالمية، وبطبيعة الحال في كل الأحوال الاعتراضات الفلسطينية قائمة، فإنها قد تقسم مخططها على مراحل. أي أنها ستضع جدولا زمنيا، فيه تباعد ما، والشروع بفرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على منطقة تلو الأخرى.

ولكن تمرير هذا المخطط سيوازيه سن قانون يقضي بسريان كل القوانين الإسرائيلية على المستوطنين في جميع أنحاء الضفة، بمعنى أن القوانين سارية على الأشخاص، ولكن ليس على الأرض في كل مكان. ومشروع القانون هذا طرحه المستوطنون مرارا على جدول أعمال الكنيست في السنوات الماضية، كحل مرحلي إلى حين تحل ظروف تسمح بفرض «السيادة» على الأرض.

وعلى أرض الواقع، فإن هذا القانون هو القائم على الأرض، دون أن يتم اقراره في الكنيست، فلا أحد من المستوطنين يخضع لأحكام الحكم العسكري في الضفة. وعادة، فإن القوانين «المدنية» الإسرائيلية تتحول في حال الضرورة لأحكام عسكرية تسري على المستوطنين. ولكن غالبية القوانين تطبق على المستوطنات، دون أن تكون قد حُولت لأحكام عسكرية.

وفرضية الضم الجزئي في حالت طبقت، ستستثني في مرحلتها الأولى منطقة غور الأردن، بادعاء أن هذا سيقلل من حدة رد الفعل الأردني الرسمي، ويترك مجالا للمناورة أمام دول عربية، منها ما ستجد نفسها ملزمة بإصدار مواقف أكثر جدية ضد الضم. وهذا ما يدفع الإدارة الأميركية للطلب من إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقليمية.

ضم رمزي

ليس واضحا مدى جدية هذا السيناريو، ولكنه يبقى قائما. ففي حال كان رد الفعل المحلي والإقليمي والعالمي أشد مما يتوقعه نتنياهو وحلفاؤه، فإنه سيتجه إلى إعلان مبدئي عن الضم، ويفرضه على منطقة واحدة أو اثنتين، مثل التكتل الاستيطاني المسمى «غوش عتسيون»، الذي بات يمتد من غرب بيت لحم وحتى مدينة الخليل.

هذا السيناريو قد يواجه معارضة شديدة داخل أوساط المستوطنين وأحزابهم، ولكن هذا لم يعد يؤثر كثيرا على حسابات نتنياهو، الذي يقود المعسكر كله، فهو برئاسته لليكود، يتوغل في كل أوساط اليمين الاستيطاني، بما فيه التيار الديني الصهيوني. وهذا القرار، بمعنى «الضم الرمزي»، سيكون بيد نتنياهو وحده.

في كل الأحوال، فإن نتنياهو يرى أن هذه هي الفرصة الأمثل لتطبيق مخططه على الأرض: مرحلة ما قبل الانتخابات الأميركية، وسيطلب مساعدة الطائفة الأفنجيلية للضغط على ترامب، هذا إذا احتاج أصلا لضغط كهذا، وأيضا الأزمة الصحية الاقتصادية التي تعصف بدول العالم. لهذا فإنه سيسعى لتطبيق أقصى ما يمكنه أن يحققه، ولن يتنازل عن تحقيق أي شيء ممكن في الأشهر المقبلة.

إعـداد: برهوم جرايسي

تقديرات جديدة: ٢٢٪ من عاملي قطاع الصناعات الإسرائيلية يواجهون خطر البطالة!

حسب التقديرات فإن قطاع الصناعة الذين يواجه جمودا منذ سبع سنوات في عدد عماله، سيكون ضمن قائمة القطاعات الأكثر تضررا بفعل الأزمة العالمية *الصناعيون يطالبون حكومتهم بأن تموّل قسما من أجور العاملين، بحيث تواصل دفع مخصصات البطالة حينما خرجوا لإجازات ليست مدفوعة الأجر ليكمل أصحاب العمل أجورهم

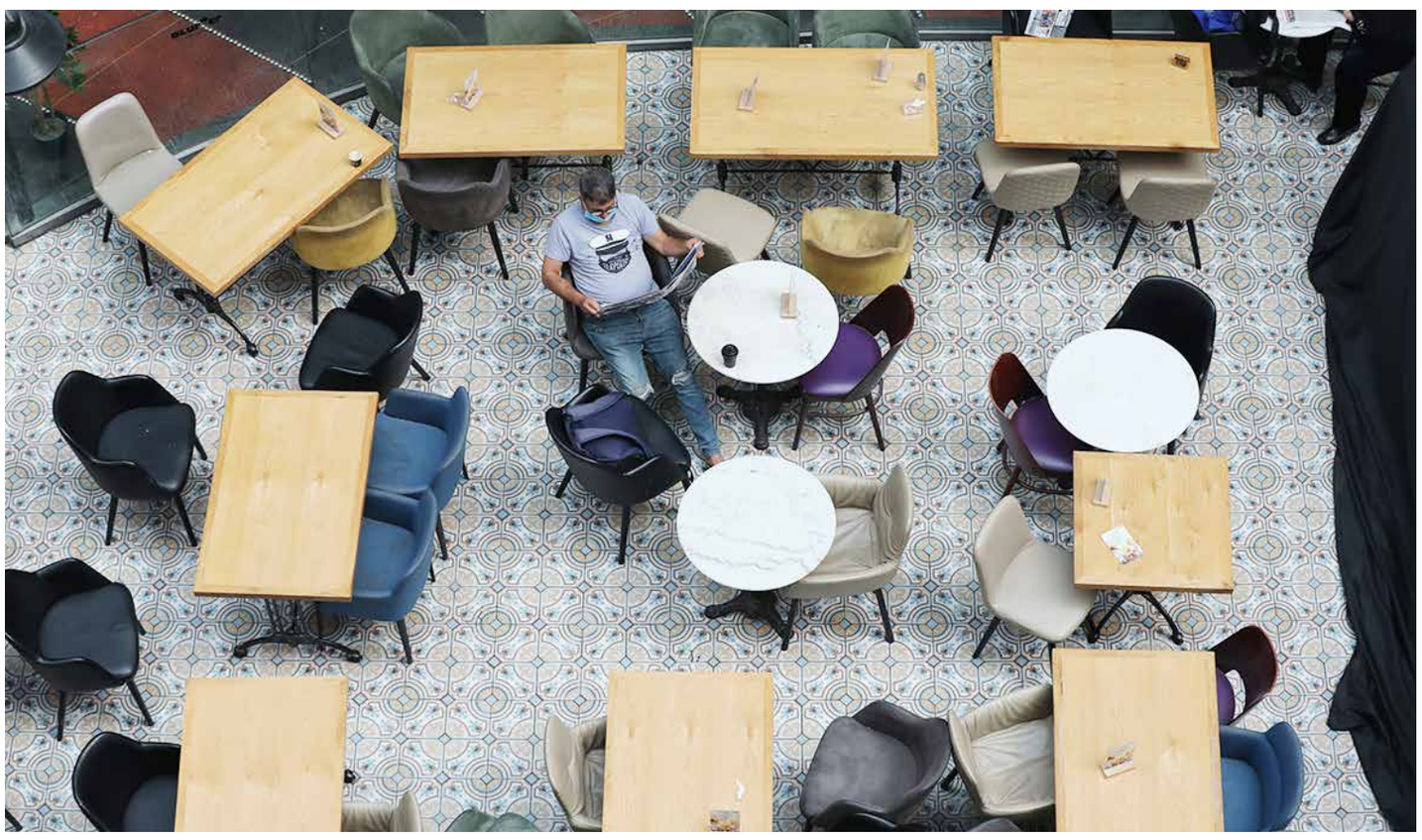

رجل وحيد يقرأ الجريدة في مقهى بشارع ديزينغوف بتل أبيب حديثا. (إب.أ)

تشير التقديرات الإسرائيلية الجديدة إلى أن قطاع الصناعة سيكون واحدا من أكثر القطاعات التي ستواجه تبعات الأزمة الصحية الاقتصادية، بعد عودة وتيرة الاقتصاد إلى ذات مستواها قبل اندلاع الأزمة الصحية. والحديث الآن أن حوالي ٨٠ ألفا، من أصل أكثر من ٣٧٧ ألف عامل في قطاع الصناعة، سيواجهون إما الفصل، أو في أحسن أحوالهم سيتلقون رواتب جزئية، شرط أن تكمل لهم الحكومة ما نقص من رواتبهم.

وقبل هذا التقرير، كان الحديث عن أن أكثر القطاعات تضررا سيكون قطاع الخدماتية، مثل المطاعم والفنادق وكل مناطق الترفيه، ومعه أيضا قطاع السياحة، إن كانت الداخلية أو الخارجية.

وتقول تقارير بنك إسرائيل المركزي إن البطالة سترسو في نهاية العام الجاري، عند ٨٪، بدلا من ٣ر٨٪ في نهاية ٢٠١٩. وحسب البنك، فإن البطالة ستتراجع مجددا إلى ٥٪ عند نهاية العام المقبل ٢٠٢١. في حين أن وزارة المالية طرحت تقريرا سوداويا أشد، وادعت أن البطالة سترسو في نهاية العام الجاري عند ما بين ٩٪ وحتى ١٣٪، والنسبة الأعلى في حال استمرار الإغلاق حتى نهاية تموز المقبل.

والجديد الآن، كما ذكر، أن قطاع الصناعات الذي يواجه أزمة أصلا، قبل اندلاع الأزمتين الصحية والاقتصادية، سيواجه هو أيضا أزمة استيعاب عاملين بعد عودة وتيرة الاقتصاد إلى ذات المستوى السابق. وهذا على افتراض أن الصادرات الصناعية الإسرائيلية ستتراجع، على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، والتراجع الحاد في حركة التجارة العالمية.

ونشير إلى أن الصناعات الإسرائيلية تشهد منذ نحو سبع سنوات حالة من الجمود في عدد أماكن العمل، وهو ٣٧٧ ألف عامل، كانوا يشكلون في العام ٢٠١٣ حوالي ١١٪ من إجمالي القوى العاملة، بينما اليوم باتوا يشكلون ٩٪. وهذا لأن الكثير من المصانع أغلقت أبوابها تباعا في السنوات الأخيرة، لأسباب عدة، حسب رأي الخبراء، منها حجم كلفة الانتاج، وإجراءات الترخيص والتصاريح المستمرة، ونقص رأس المال الاستثماري، ومشاكل الإدارة، وعدم القدرة على التغيير والتجديد.

وكما ذكر، تقول التقارير الاقتصادية إن الصناعات لربما تفقد حتى ٢٢٪ من أماكن العمل فيها، لذا فإن أصحاب الصناعات يريدون أن تنقذهم الحكومة، رغم أن الحكومة أصلا تمنح الصناعة حوافز وفوائد، لا تمنحها للقطاعات الأخرى، وعلى الأخص قانون تشجيع الاستثمارات.

وتقول صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن الحكومة وبنك إسرائيل المركزي "يدرسان" أفكارا لتشجيع أصحاب العمل على استعادة العمال الذين تم إرسالهم إلى اجازات ليست مدفوعة الأجر، حتى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أعلن تخصيص ما يصل إلى ٦ مليارات شيكل لهذا الغرض.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس في مقال له في الصحيفة، إن آلية تخصيص هذا المبلغ قيد المناقشة، ولم يتم العثور على الصيغة الصحيحة بعد. ومع ذلك، فإن المعركة للحصول على هذه الأموال جارية بالفعل، ويخشى العديد من أصحاب العمل من توزيعها بشكل غير عادل وغير فعال. وقد دفع هذا القلق الصناعيين والتجار والمزارعين إلى صياغة اقتراح، مدعوم من الهستدروت، لنموذج توظيف جزئي يسمح بعودة أكبر عدد ممكن من العمال. وهذا نموذج من المفترض أن يستمر لمدة ثلاثة أشهر. في المرحلة الأولى، سيتمكن أصحاب العمل من تخفيض معدل توظيف الموظفين وفقا لاحتياجاتهم، وستدفع الدولة راتب الموظفين وفقا للجزء الذي تم تخفيضهم إليه. ستكون النتيجة أن الموظف سيحصل على راتب أعلى مما سيحصل عليه كمكافأة بطالة أو مخصصات لمن فرضت عليهم اجازات ليست مدفوعة الأجر، ولكن أقل مما كان يحصل عليه من قبل. وقد يخسر العامل من ٢٠٪ إلى ٣٠٪، إذا تحقق مراد الصناعيين، بمعنى مشاركة الحكومة في تكملة الراتب. وحسب الادعاء، فإن هذا سيسمح للصناعيين باستيعاب عدد أكبر من العاملين، رغم أن قسما منهم لن يعود إلى مكان عمله السابق كليا.

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين رون تومر إن العديد من الصناعيين لديهم مصلحة في الاحتفاظ بعمالهم لإمكانية العودة إلى النشاط الاقتصادي الطبيعي، لذلك يفضلون الحفاظ على استعدادهم من خلال توظيف عمال بدوام جزئي بدلا من إخراج العمال إلى اجازات ليست مدفوعة الأجر.

ويضغط الصناعيون من خلال اتحادهم من أجل أن تقبل الحكومة بعرضهم، بمعنى مشاركتها في تمويل أجورهم، بزعم أن بقاءهم في البيوت يتلقون المخصصات من دون عمل، لن يفيد الاقتصاد، بينما عودتهم إلى العمل والإنتاج من شأنه أن يدعم قطاع الصناعة في أزمته الناشئة، ويعطي المصانع مرونة في كيفية التعامل مع المرحلة المقبلة.

ويدعي تومر أن مصانع كبرى عملت خلال الأزمة على الإبقاء على عدد كبير من العمال لديها، ولم تفرض عليهم اجازات ليست مدفوعة الأجر، ولكن ليس باستطاعتها استيعاب كل العمال الذين خرجوا لإجازات ليست مدفوعة الأجر من دون دعم الحكومة.

وانضم إلى مطلب اتحاد الصناعيين، اتحاد المزارعين، وقال رئيسه أفشالوم فيلان، في رسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، إن ما يطرحه الصناعيون، كي تساهم الحكومة في تمويل أجور العمال، قائم في عدد من الدول المتطورة، الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، وهو نموذج من شأنه أن يفسح المجال أمام عودة عدد أكبر من العمال إلى مكان عملهم.

وحسب المحلل بيرتس، فإنه "من وجهة نظر الصناعيين، من الأفضل الاحتفاظ بالعمال الحاليين قدر الإمكان، وعدم توظيف عمال جدد والاستثمار في تدريبهم، وهي خطوة تنطوي على استثمار كبير. ومنذ بدء أزمة كورونا، تم فصل حوالي ٨٠ ألف عامل من قطاع الصناعات، أو اخراجهم إلى اجازات ليست مدفوعة الأجر، ولكن حسب التقديرات، فإن هذا ليس نهاية المطاف، على ضوء تراجع الطلب على الصناعات، ما يعني أنه ستكون موجة فصل أخرى في قطاع الصناعات".

ويقول تومر إن تراجع الطلبات بدأ حتى قبل اندلاع الأزمة الصحية في إسرائيل، وما تبعها من اغلاق وأزمة اقتصادية معلنة. ومن بين المصانع من أعلن أنه في شهر نيسان انتهت كافة الطلبيات وليست لديه طلبيات جديدة، ما يعني أن ليس للمصنع ما يجعله يفتح أبوابه، على الأقل في هذه المرحلة.

ويقول المحلل بيرتس إن كلفة ما يطلبه الصناعيون ليست واضحة حتى الآن، لأنهم لا يعرضون حجم الوظائف التي سيدفعون مقابلها أجورا جزئية تكملها الحكومة على شكل مخصصات اجتماعية.

خبراء: إسرائيل في طريقها إلى عشر سنوات أخرى ضائعة!

مثل العقد الذي ضرب إسرائيل بعد حرب «يوم الغفران» وجر البلد إلى ركود شديد ومستمر

بقلم: أدريان بايلوت

لا يزال انتشار فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي يقودان إسرائيل إلى المجهول، لكن بعض كبار خبراء الاقتصاد في البلاد يحذرون بالفعل: نحن في طريقنا إلى عشر سنوات أخرى ضائعة، مثل العقد الذي ضرب إسرائيل بعد حرب «يوم الغفران» (حرب ١٩٧٣) وجر البلد إلى ركود شديد ومستمر.

يشير جميع هؤلاء الاقتصاديين إلى مجموعة من الاختلافات بين فترة ما قبل حرب «يوم الغفران»، لكن الجميع يتفقون على أن الاقتصاد يواجه خطرا مشابها. غير أن هؤلاء الاقتصاديين يرسمون أيضا طريقة لتجنب مثل هذا الركود: الحواجز الهيكلية العميقة في الجهاز الاقتصادي، ومنع أخطاء في السياسة الاقتصادية، وإنهاء الشعبوية كما رأينا في العام الماضي.

وفقا للاقتصاديين، إذا لم تستغل الحكومة التي شكلها بنيامين نتنياهو وبيني غانتس أزمة كورونا التي بررت وجودها واجتازت إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، فإنها ستحكم على مصيرها. من بين أمور أخرى، يشيرون إلى الحاجة إلى إجراء تغييرات عميقة في أنظمة الضرائب والأجور والحوافز، مع الحفاظ على العجز الهيكلي بدقة.

وبحسبهم، يجب على الحكومة الجديدة تغيير اتجاه الخط الاقتصادي الذي ميز الحكومة المنتهية ولايتها، والذي وزع فيه نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون المال دون الحفاظ على إطار الميزانية. وبحسبهم، سيكون للإصلاحات التي سيتم تنفيذها في المستقبل القريب تأثير حاسم على مستقبل إسرائيل الاقتصادي للسنوات الخمس وحتى العشر المقبلة، وكذلك القرارات الكارثية مثل توزيع الأموال ورفع المخصصات في هذا الوقت.

"إذا استمر الإغلاق لفترة طويلة، ستمتد المشاكل الاقتصادية قصيرة المدى الموجودة حاليا، إلى المدى الطويل. ويمكن أن يتطور ذلك إلى فترة طويلة من انخفاض الدخل، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الحذر في الاستهلاك وانخفاض الطلب الاستهلاكي الخاص. سيكون الناس أكثر حذرا. الصناعات الأكثر حساسية المتعلقة بثقافة أوقات الفراغ، حفلات موسيقية، سينما، مسرح، رياضة، وجبات خارج المنزل- يمكن أن تتأذى حتى بعد الإغلاق لأن مخاوف الناس من العدوى لن تزول في يوم واحد. النشاط والاستهلاك سينخفضان، ستتآكل الأجور وينخفض الدخل. إذا استمر ذلك لفترة طويلة، سينخفض الاستهلاك أكثر. سوف تصبح الصناعات الأكبر عاطلة عن العمل، بل ستكون أكثر حدة»- هذه هي كلمات البروفسور آفي بن بسات، الذي شغل سابقا منصب مدير عام وزارة المالية، وشارك في إصلاحات هيكلية لا حصر لها في الاقتصاد الإسرائيلي. ويعتقد بن بسات أن مثل هذا السيناريو يتطلب سياسة حكومية من الحوافز الاقتصادية لكي تنعكس في زيادة الإنفاق الحكومي.

ويقول إن العجز في الموازنة العامة كبير جدا، وقد تسبب تفشي الكورونا بانخفاض كبير في الإيرادات الضريبية، مما قد يزيد من العجز والديون. ومع استمرار ذلك، سيزداد العجز والديون. في ظل هذه الظروف، سيكون إيجاد حوافز مالية أكثر صعوبة. لذلك، هناك فرصة لإجراء إصلاحات يمكن أن تسهل إلى حد كبير تطبيق سياسة اقتصادية أخرى. ومن بينها حوافز للمصالح الاقتصادية وإصلاحات أخرى ليست متعلقة بانتشار الكورونا: الضرائب والبنوك والكهرباء والموانئ والطيران. هذه إصلاحات صحيحة حتى من دون كورونا، وهي ضرورية حقا إذا أردنا إخراج الاقتصاد من الأزمة بسرعة.

وقال بن بسات «إن أي إصلاح هيكلي صعب، ولكن من الأسهل تنفيذ مثل هذه الإصلاحات في أوقات الأزمات، وبالتالي تقل قوة أصحاب المصلحة وستكون تبريراتهم أقل إقناعا. فالأزمات تؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة، وهذا يجدد الحاجة إلى الإصلاحات». لكن بن بسات يحذر من «الانفلات وإحداث عجز مالي أكبر. فمن الواضح أن ميزانية الصحة بحاجة إلى زيادة، ولكن بكفاءة وحكمة. ولا يجب سكب الأموال بشكل غير فعال».

كذلك فإن يورام غباي، الذي شغل منصب مدير عام قسم المداخيل في وزارة المالية، كما شغل محاضرا لمدة ٢٠ عاما عن التاريخ الاقتصادي لإسرائيل، يشير إلى نفس النقطة: «إذا استمر هذا لمدة عام ونصف عام آخر، فقد تتشكل أوجه تشابه للعقد الضائع».

ويحذر غباي: «إذا استمر التباطؤ وحاولت الحكومة حماية الاقتصاد عن طريق زيادة العجز والديون، بينما يقوم بنك إسرائيل بشراء السندات الحكومية، فسوف تفشل. في مرحلة ما، سترتفع أسعار الفائدة، ربما إذا ارتفعت في الخارج، حيث تجسد أسعار الفائدة المدى الحقيقي للركود. وإذا حدث ذلك، فسيتعين عليك رفع الضرائب لتمويل العجز ثم تدخل فترة من التباطؤ».

وبحسب غباي، يجب اتخاذ إجراءين لمنع هذا الوضع. الأول: «العيش جنبا إلى جنب مع كورونا، ولكن حقا. فتح الاقتصاد لنشاط ٩٠٪، إلى جانب الإجراءات والقيود لمنع انتشار العدوى. هذا يعني فتح كل شيء، بما في ذلك المطاعم والمقاهي، وعدم الإثارة إذا فلتت دالة انتشار المرض في بعض الأحيان. أقول ذلك على الرغم من أنني شخصيا ضمن الشريحة السكانية التي عليها خطر. ولكن لا للخوف». ويقترح غباي «تقليل العجز من خلال الإصلاحات الهيكلية، وإلغاء الإعفاءات الضريبية وخفض الأجور والمميزات في القطاع العام». ويضيف غباي أيضا: «يجب أن نكون حذرين من أن لا ينفلت عجز الموازنة أكثر. لقد اعترضت على وصول العجز إلى نسبة ٤٪، بدلا من ٢٪. وهذا يثقل علينا بالفعل عند ٢٨ مليار شيكل. والآن اضيف للعجز ٥٠٠ مليون شيكل، في اعقاب دفع مخصصات إضافية لمرة واحدة للمسنين والأولاد. إذا واصلنا هكذا سنكون مثل إيطاليا واليونان، التي عانت بعد أزمة عام ٢٠٠٨ من عقد ضائع ومن عجز ضخم، ومن انخفاض النمو وارتفاع معدلات البطالة».

ويشير البروفسور مومي داهان، من كبار خبراء الاقتصاد في إسرائيل، إلى عشرات نقاط الاختلاف بين فترة ما قبل حرب «يوم الغفران» واليوم. ومع ذلك، يحذر من أوجه شبه بين الحالتين: ضغط كل من واضعي السياسات على منفذيها لارتكاب الأخطاء، ويعتمد تطوير الاقتصاد إلى حد كبير على رد المستوى المهني. على مدى العقد الماضي، اختار القادة الإسرائيليون تجاهل الفجوة الآخذة في الاتساع بين ارتفاع الإنفاق والإيرادات. وقد انعكس هذا في التجربة الصادمة للتضخم المفرط، والذي كان من الممكن أن يؤدي إلى الإفلاس الاقتصادي لولا المساعدات الأميركية وبرنامج استقرار عام ١٩٨٥. أيضا في فترة الكورونا الحالية، هناك تخوف من اغراء السياسيين للوقوع في أخطاء تتسبب بضرر اقتصادي، مثل المنح المالية التي لا ضرورة لها، أي منح لمرة واحدة دفعت للمسنين والأولاد.

ويعتقد دهان، الذي يعتبر مؤيدا قويا لزيادة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، أن هذا هو الوقت المناسب للسماح بعجز كبير في الميزانية «ما يعني ضرائب مستقبلية وفرض بعض عبء كورونا على الأجيال القادمة». ومع ذلك، يحذر من أنه يجب وضع عجز واضح في التشريع لضمان أن العجز الكبير مؤقت ومحدود لفترة الكورونا.

ومثل غباي، يحذر دهان من تمويل عجز الموازنة من خلال طباعة النقود: «لقد استغرق الأمر سنوات عديدة لمنع هذا الأسلوب الخطير. لإسرائيل تجربة سيئة في طباعة النقود، ولا فائدة من تكرارها». كما يعارض دهان تقديم المنح المالية للشركات، ولكن في الحالات القصوى وفي مقابل الأسهم فقط، وهو اقتراح انضم إليه بن بسات أيضا.

ويقول دهان «إن أكبر مصدر قلق هو أن الحكومة ستوفر تنفسا اصطناعيا للشركات التي ربما فقدت المبررات الاقتصادية لوجودها. ليس لدى الحكومة طريقة لمعرفة الشركات التي لها ما يبررها من الناحية المالية، وبالتالي سيكون من الأفضل أن تتخلى عن هذا القرار».

عن صحيفة "كالكاليست"- بتصرف

موجز اقتصادي

تراجع الضرائب كان أقل من التقديرات

قالت سلطة الضرائب الإسرائيلية إن جباية الضرائب في شهر نيسان الماضي بلغت ٢١ مليار شيكل، بدلا من ٢٥ مليار شيكل، حسب تخطيط مداخيل الضرائب للعام الجاري ٢٠٢٠. إلا أن هذا التراجع بقيمة ٤ مليارات شيكل، فاجأ إيجابيا المؤسسات المالية الرسمية، لأنه جاء أقل من التوقعات، التي تحدثت عن تراجع حاد في مداخيل الضرائب بسبب الأزمة الاقتصادية الناشئة من انتشار فيروس كورونا.

ويُعد شهر نيسان واحدا من أكثر الأشهر جباية للضرائب، لأن حركة السوق فيه أعلى من المعدل الشهري، بسبب الأعياد اليهودية، وبدء موسم الربيع، وغيرها من الأسباب. وقالت سلطة الضرائب، إن ما بين ٥ر١ مليار إلى ملياري شيكل من أصل التراجع الكلي في جباية الضرائب، نابع من تسهيلات حكومية، سمحت لبعض القطاعات بأن تؤجل تسديد التزامات ضريبة القيمة المضافة، ومدفوعات ضريبية أخرى.

وحسب وزارة المالية فإن هذه التسهيلات اقتصرت على المصالح الصغيرة والمتوسطة، ولم تسمح بأن تسري هذه التسهيلات على الشركات الكبرى، لأنه في هذه الحالة كان التراجع في مداخيل الضريبة سيكون أكبر بكثير، وحينها ستقل موارد الحكومة، وفي هذه الحالة كانت ستلجأ إلى بيع سندات دين أكثر لسد العجز المالي المتفاقم.

ولكن حسب الخبراء، فإن مداخيل الضرائب ستسجل هذا العام تراجعا ملحوظا، لعدة أسباب، من بينها أن ضريبة الدخل على رواتب الأجيرين ستتراجع، بسبب البطالة التي طالت أكثر من ١ر١ مليون عامل، ٨٨٪ منهم فُرضت عليهم اجازات ليست مدفوعة الراتب، وتقاضوا بدلا منها مخصصات بطالة طارئة، يصل أقصاها إلى ٧٠٪ وأدناها إلى ٤٠٪ من حجم الراتب غير الصافي في الأشهر الأخيرة قبل البطالة. كذلك، فإن الضرائب ستتراجع على ضوء التراجع الحاد في الاستهلاك العام، ما عدا الاستهلاك الأساسي من أغذية ومواد تعقيم وطبية وغيرها. وفي قسم منه استهلاك لن يتم تعويضه لاحقا، بعد فتح الأسواق كليا.

إضافة إلى ذلك، فإن خزينة الضرائب ستتراجع أيضا بفعل الانهيار الحاد في أسواق المال الإسرائيلية، بنسبة وصلت حتى ١٨٪، ولا يلوح في الأفق القريب احتمال أن تعود البورصات الإسرائيلية إلى المستوى الذي كانت عليه، عشية اندلاع الأزمة الاقتصادية. وحسب القانون، فإنه تفرض على أرباح البورصة الصافية، ضريبة بنسبة ٢٥٪، بينما هذه الأرباح تلاشت كليا هذا العام، حتى الآن.

ويتوقع خبراء وزارة المالية، ومعهم خبراء المؤسسات المالية والاقتصادية الرسمية، مثل بنك إسرائيل المركزي وغيره، أن يشهد الاقتصاد الإسرائيلي انتعاشا في النصف الثاني من العام الجاري، في حال لم يُستأنف انتشار فيروس الكورونا، واستمر في حالة الرجوع، ولكن هذا الانتعاش سيقلص حجم الضرر في الاقتصاد. إذ حسب التقديرات الحالية، فإن الاقتصاد الإسرائيلي مرشح للانكماش في العام الجاري بنسبة ٤ر٥٪. وهو ضرر سيتطلب سنوات حتى تعويضه كليا.

وعلى أساس هذه التقديرات، فإن سلطة الضرائب ووزارة المالية تتوقعان أن تكون الجباية الكلية للضرائب أقل بنسبة أكبر من نسبة انكماش الاقتصاد.

انهيار بنسبة ٩٠٪ في بيع السيارات خلال نيسان

تبين من معطيات وكالات بيع السيارات في إسرائيل، أن بيع السيارات خلال شهر نيسان الماضي انهار بنسبة ٩٠٪، عن المعدل الشهري لبيع السيارات، وبلغ العدد الإجمالي ٢٥٦٢ سيارة، وهذا يعادل ١٠٪ مما تم بيعه في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٩.

وهذا الانهيار كان متوقعا في فترة الإغلاق، التي بدأت في منتصف آذار الماضي، الذي هو أيضا شهد تراجعا بنسبة ٣٦٪ في بيع السيارات، مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي. فقد شملت تعليمات الإغلاق صالات عرض السيارات كلها، كما أن البنوك لم تستقبل زبائنها بالوتيرة المعروفة، بسبب قيود شديدة، في إطار منع التجمهر في المحلات المغلقة.

أضف إلى هذا، أن الأوضاع الاقتصادية الناشئة، تجعل البنوك تفرض قيودا أشد على تقديم القروض، وبضمنها قروض السيارات، في حين أن نسبة جدية من الجمهور ترتدع عن مشاريع مشتريات كبيرة، في وقت عدم وضوح المستقبل الاقتصادي لكل واحدة من العائلات، والعاملين فيها.

وقالت مصادر مسؤولة في قطاع السيارات إن الأوضاع الاقتصادية القائمة، جعلت الشركات تعيد النظر في حجم طلبياتها من شركات الإنتاج، وهناك من سارع إلى تقليص الكميات المطلوبة، قبل أن يتم رفعها على السفن، في طريقها إلى إسرائيل.

وحسب بيانات وكالات بيع السيارات، فإن الثلث الأول من العام الجاري شهد بيع ما يقارب ٧٠ ألف سيارة، ما يعني معدل ٢١٠ آلاف سيارات سنويا، وهذا يعد انهيارا بنسبة ٣٠٪ عما كان في العام ٢٠١٦، وتراجعا بنسبة ١٨٪ عما كان في العام الماضي ٢٠١٩. ولكن حسب التقديرات، فإن قطاع السيارات سيشهد قفزة في النصف الثاني من العام الجاري، خاصة وأنه في السنوات الثلاث السابقة تراجع بيع السيارات الذي سجل ذروة في العام ٢٠١٦، ببيع أكثر من ٣٠٠ ألف سيارة، في حين تم في العام الماضي ٢٠١٩ بيع ٢٥٤ ألف سيارة.

وأعلنت شركة يونداي أنها باعت في الثلث الأول من العام الجاري ١٣٢٧١ سيارة، تليها تويوتا- ١١١٨٧ سيارة، وكايا- ١٠٧٣٩ سيارة، وسكودا- ٧٥٣٩ سيارة، وميتسوبيشي- ٥٧٨٩ سيارة، وسيات- ٤٢٠٨ سيارات، ومازدا- ٤١٩٧ سيارة، وسوزوكي- ٣٦٠٨ سيارات، وشفروليت- ٣٤٦٧ سيارة، ونيسان- ٣٢٤١ سيارة.

محور خاص- تداعيات ضم مناطق فلسطينية محتلة

مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإصرارها على ضمّ مناطق فلسطينية محتلة

تحذيرات من مغبة هذه الخطوة وتداعياتها على علاقات إسرائيل الدولية في ظل أزمة كورونا وانعكاساتها

رئيس "الموساد" وسفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي سابقاً: "في الوضع الحالي، حيث العالم كله يقف أمام أزمة اقتصادية وصحية غير مسبوقة، لن تحظى إسرائيل بقدر كبير من التسامح" و"أول ما تحتاج إليه إسرائيل الآن ينبغي أن يكون ترميم الوضع الصحي والاقتصادي، لا المخاطرة بخطوات وإجراءات سياسية قد تكون لها نتائج وتداعيات وخيمة" *"في كل الأحوال، سيكون رد الفعل الفلسطيني الميداني، سواء كان عنيفاً أو لا، هو العامل الحاسم"

من المقرر أن تُعرَض حكومة الليكود - "أزرق أبيض" الجديدة في إسرائيل، برئاسة بنيامين نتنياهو وبنيامين غانتس، على الكنيست غداً الأربعاء، كما اتفق الرجلان، لتصويت الثقة عليها، وذلك بعد (وبفضل) قرار المحكمة العليا الإسرائيلية التي رفضت، بإجماع ١١ قاضياً (!)، جميع الالتماسات التي قُدمت إليها ضد إسناد مهمة تشكيل الحكومة لنتنياهو في ظل لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة المقدَّمة بحقه وضد بنود مركزية في الاتفاق الائتلافي المبرم بين الليكود و"أزرق أبيض" لتشكيل "حكومة الطوارئ الوطنية" الجديدة.

ينص أحد البنود المركزية في الاتفاق الائتلافي المذكور، الذي وقع عليه الطرفان يوم ٢٠ نيسان الماضي، على دفع وتحقيق المسعى الإسرائيلي بشأن ضم منطقة غور الأردن وأجزاء واسعة من الضفة الغربية ووضعها تحت السيادة الإسرائيلية، نهائياً، وذلك ابتداء من مطلع تموز القريب. ولم يكن تحديد هذا الموعد صدفة، وإنما هو يقصد إتاحة المجال "لإنجاز الضم" قبل الانتخابات الأميركية للرئاسة، والتي من المقرر أن تجري في تشرين الثاني القادم، خشية خسارة الرئيس الحالي دونالد ترامب الرئاسة لصالح منافسه الديمقراطي، جو بايدن، الذي يعارض الضم.

وحيال هذا المسعى الحكومي الإسرائيلي، تعالت في إسرائيل أصوات تتساءل عن دوافع هذه الخطوة، تشكك فيها وفي دوافعها، تحذر من خطورتها، إسقاطاتها وعواقبها، كما تتساءل عن الردود المحتملة عليها في دول العالم، أو ما يسمى بالمجتمع الدولي، وخاصة في الدول الأوروبية، كلاً على حدة، وفي الاتحاد الأوروبي كهيئة جامعة، عموماً، ناهيك عما يمكن أن يصدر من ردود فعل على الصعيدين العربي والفلسطيني: هل سيبادر الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على إسرائيل، مثلما فعل ضد روسيا في إثر ضمها شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤؟ بعض هذه العقوبات، يمكن أن يكون، بالاحتمال، تجميد أو إلغاء جزء من الاتفاقيات الثنائية، وقف التعاون المشترك في المجالات العلمية والتكنولوجية المختلفة، إلغاء الأفضلية الممنوحة للبضائع والمنتجات الإسرائيلية، مقاطعة جميع البضائع والمنتجات التي يجري إنتاجها وتصنيعها في المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، بل هل تصل بعض الدول حدّ إعادة سفرائها في إسرائيل مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية؟

بعض هذه الأصوات انعكست في مجموعة من التقارير التي نشرها معهد "مِتافيم" (مسارات)، "المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية"، مؤخراً، والتي تشير، في مجملها، إلى أنه "ليس من الواضح الآن ماذا وكيف ستكون ردات الفعل هذه، لكن الواضح تماماً أن خطوة الضم الإسرائيلية ستلقى الكثير من الاستنكار والتنديد، إلى جانب اجتماعات عاجلة يعقدها مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية، وربما تصدر أيضاً بعد التهديدات"! ثم تخلص إلى التأكيد على أنه "بالرغم من أن خطوة حكومة نتنياهو - غانتس هذه ستكون تصريحية فقط، دون ترجمة عملية تتجسد في تغييرات على أرض الواقع، إلا أنها ستأتي بنتائج سلبية عينية على إسرائيل".

حذارِ من غضب الأوروبيين في ظل أزمة كورونا

يحذر إفرايم هليفي، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، والذي أشغل أيضاً منصب سفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي، من اتخاذ "خطوات، أياً كانت، من شأنها إثارة غضب الأوروبيين"؛ موضحاً أن "العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ليست محصورة في المجال السياسي فقط، وإنما تتعداه إلى مجالات أخرى عديدة، منها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي". وبالنظر إلى وضع إسرائيل الاقتصادي في الفترة الراهنة، إذ تقف على عتبة أزمتها الاقتصادية الأعمق والأخطر منذ إنشائها - كما يقول هليفي - فما الحكمة في إثارة غضب الأوروبيين الآن؟ ذلك أن "الأضرار الاقتصادية التي ستتكبدها إسرائيل، حتى لو لم يسارع الأوروبيون إلى إلغاء هذه الاتفاقيات الثنائية معها، بل وقفها مؤقتا فقط، ستكون أكبر وأعمق بكثير مما يمكن تخيله أو توقعه اليوم".

ويتساءل هليفي: "مع أكثر من مليون عاطل عن العمل في إسرائيل اليوم، بتأثير أزمة كورونا، لماذا يخاطر قادة إسرائيل بتعميق التوترات وتصعيدها مع الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل؟". ويحذر: "في الوضع الحالي، حيث العالم كله يقف أمام أزمة اقتصادية وصحية غير مسبوقة، لن تحظى إسرائيل بقدر كبير من التسامح".

ويضيف هليفي إن إسرائيل تعيش اليوم، في ظل أزمة كورونا الصحية والاقتصادية، في "حالة تخبط وغموض". وفيها أن البند الأول في قائمة الاحتياجات الإسرائيلية ينبغي أن يكون "ترميم الوضع الصحي والاقتصادي في إسرائيل، لا المخاطرة بخطوات وإجراءات سياسية قد تكون لها نتائج وتداعيات وخيمة"، وهو ما ينبغي أن يسبق أي اعتبار آخر ويتفوق عليه، بما في ذلك "الضم السياسي لمناطق نحن نسيطر عليها ونتحكّم بها أصلاً".

رد الفعل الفلسطيني الميداني هو الحاسم

"ردود الفعل تختلف من دولة إلى أخرى، لكن من غير الممكن في هذه المرحلة توقع الإسقاطات العينية والتفصيلية لقرار الضم"، يقول نمرود غورِن، رئيس معهد "متافيم"، "لأن نوع الضم الذي يختاره نتنياهو في نهاية الأمر سيؤثر على درجة خطورة ردات الفعل ويحددها. وفي كل الأحوال، سيكون رد الفعل الفلسطيني الميداني، سواء كان عنيفاً أو لا، هو العامل الحاسم".

دول عديدة كانت أكدت في وقت سابق أن الضم من جانب واحد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وهو ما يستنتج منه غورن أن الخطوات التي ستتخذ رداً على الضم، في حال حصوله، لن تكون على صعيد ثنائي، بين كل دولة على حدة وإسرائيل، فقط، وإنما ستكون على الصعيد القانوني الدولي أيضاً. لكنه يرى أن على إسرائيل أن تتوقع ردات فعل سلبية جداً من بعض الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، وخصوصاً حيال تردد محتمل من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في رد الفعل على الضم، جراء احتمال إقدام دول حليفة لإسرائيل، وخصوصا الولايات المتحدة، على استخدام حق النقض (الفيتو) لإجهاض أي قرار ضد إسرائيل، سواء كان تصريحياً فقط أو تنفيذياً ينطوي على إجراءات عملية بحق إسرائيل.

ويسند غورن تقييمه هذا على التأكيدات الأميركية المتكررة في الفترة الأخيرة، وعلى ألسن العديد من مسؤولي الإدارة الأميركية الكبار وفي مقدمتهم الرئيس دونالد ترامب، بشأن الدعم الأميركي لخطوة الضم الإسرائيلية المتوقعة "طالما أن الضم يجري في إطار صفقة القرن". وهو ما يشكل تأكيداً واضحاً على أن الإدارة الأميركية لن تتوانى في استخدام حق النقض ضد أي مسعى دولي لاتخاذ قرار يندد بالضم في مجلس الأمن الدولي، بينما يمكن التأكيد على أن قراراً كهذا من المتوقع أن يتخذ بأغلبية ساحقة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، علماً بأنه قرار غير ملزم.

نتنياهو وغانتس.. إئتلاف الضم.

تجاهل التحذيرات الدولية تصرف غير حكيم

في أعقاب نشر تفاصيل الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"أزرق أبيض"، حذر مسؤولون رسميون من مختلف أنحاء العالم من مغبة تنفيذ عملية الضم، كما نص عليها اتفاق نتنياهو وغانتس لتشكيل حكومتهما المشتركة: إمكانية طرح هذه المسألة للبحث في "المجلس الوزاري المقلص" وفي الحكومة، ثم في الحكومة والكنيست لإقرارها، ابتداء من مطلع تموز القادم؛ على أن الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغور الأردن ينفَّذان "بموافقة الولايات وبالحوار الدولي، فقط". وقد جاء هذا النص بناء على طلب غانتس و"أزرق أبيض" لتجنب حدوث أزمة سياسية حادة، في العلاقات مع الأردن، قد تصل في نظرهم إلى حدّ إلغاء اتفاقية السلام بين البلدين، في حال إصرار نتنياهو على تطبيق الضم على غور الأردن أيضاً، كما أعلن وتعهد مرات عديدة.

وقال المفوض الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، إن بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي) "ستتابع الوضع عن كثب وسترصد إسقاطاته ثم ستتصرف بما يتلاءم معها". وفي فرنسا، حذر مسؤول حكومي رفيع من أن "الضم لن يمر دون ردة فعل ولن نتغاضى عنه بسبب علاقاتنا مع إسرائيل"، بينما قال مسؤول كبير في الحكومة الألمانية إنه "ستكون للضم انعكاسات جدية وسلبية على مكانة إسرائيل في العالم". كما صدرت تصريحات مماثلة عن دول أوروبية أخرى، من بينها روسيا، بلجيكا، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا والنرويج.

وقال يغئال بلمور، الناطق السابق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية والمسؤول الكبير في "الوكالة اليهودية" اليوم، إن "التجاهل الإسرائيلي للتحذيرات والتوبيخات الصادرة من دول عديدة في العالم هو تصرف غير حكيم ولا يعبر عن استقرار واتزان في السياسة الإسرائيلية، حتى لو كانت هذه التهديدات غير دقيقة وغير جدية تماما".

لماذا سيكون الضم خطأً فادحاً؟ - سبعة أسباب

تحت هذا العنوان، كتب البروفسور إيلي بودِيه، أستاذ الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية في القدس، مقالاً (نشره في صحيفة "هآرتس" يوم ٦ أيار الجاري)، يقول في بدايته إنه "لا يمكن لقيادة مسؤولة أن لا ترى سوى الفرص من دون الأخذ في الحسبان المخاطر المحدقة نتيجة تحقيق الفرصة"، ثم يوضح أنه "بالإمكان تسجيل سبعة مخاطر، على الأقل، تتهدد إسرائيل في الساحة الدولية والإقليمية إن هي قررت تنفيذ الضم".

هذه الأخطار السبعة، كما يشرحها بوديه، هي:

الأول، الاتحاد الأوروبي - الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل - أعلن أنه لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧، بل هدد بأن الضم لن يمر مر الكرام. ثمة من يستهينون بالدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في النزاع الشرق أوسطي، لا سيما على خلفية الخلافات في الرأي بين أعضائه، الدول الـ ٢٧. ولكن ينبغي أن نتذكر أن الاتحاد الأوروبي قد رفض خطة ترامب (صفقة القرن) ويمكن الافتراض بأن ضم مناطق من الضفة الغربية - بما يتعارض مع سياسة الاتحاد الأوروبي المثابرة منذ إعلان البندقية (في إيطاليا) في العام ١٩٨٠ – سيُعتبَر "خرقة حمراء" يجبر الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات عقابية في المجالين الاقتصادي والسياسي.

الثاني، السلطة الفلسطينية وجميع الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم لن يستطيعوا المرور بصمت على هذا الخرق الفاضح للوضع القائم. وثمة لديهم جملة من إمكانيات الرد العديدة: ناهيك عن التنديد العلني والمتوقع، قد تندلع اضطرابات في الضفة الغربية قد تتدهور نحو انتفاضة ثالثة. هذه ليست المرة الأولى التي يصدر فيها هذا التهديد (دون أن يتحقق في السابق)، غير أنه سيكون هذه المرة عاملاً إضافياً على الاحتجاج ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل على خلفية الوضع الاقتصادي. وفي مثل هذه الحالة، قد تلجأ السلطة الفلسطينية إلى وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل نهائياً وربما - وهو تهديد صدر في الماضي أيضاً - تقرر حل نفسها أيضاً. من شأن خطوة كهذه أن ترغم إسرائيل على فرض الحكم العسكري من جديد على الضفة الغربية.

الثالث، "حماس" في قطاع غزة و"حزب الله" في لبنان - بدعم ومساعدات إيرانية - قد يختاران تصعيد الأوضاع على الحدود، الجنوبية والشمالية، بل والدفع نحو حرب جديدة.

الرابع، سترد الدول العربية بحزم وبطرق مختلفة. في ٣٠ نيسان الماضي، نشرت جامعة الدول العربية بيانا رسميا تحذر فيه من أي ضم للمناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ وتعتبره "جريمة حرب جديدة". صحيح أن الجامعة العربية هي هيئة من دون صلاحيات تنفيذية، إلا أنه ثمة لبيانها هذا معاني سياسية وأخلاقية قد تؤثر على الدول العربية التي تقيم علاقات رسمية (أو غير رسمية) مع إسرائيل، وهو ما قد يدفع الأردن ومصر تحديداً إلى إعادة سفيريهما من إسرائيل. وبما أن هذه الخطوة كانت قد اتُخذت في عدد من الأزمات المتعلقة في بالمسألة الفلسطينية في الماضي، فمن المحتمل أن تضطر عمّان والقاهرة إلى اتخاذ خطوة أكثر جدية وأثراً، ثم التهديد بمستقبل اتفاقيات السلام بينهما وبين إسرائيل. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الأردن ومصر تعملان من وراء الكواليس على الصعيد الدولي، منذ فترة، في محاولة لمنع الضم، انطلاقا من معرفتهما بالأخطار التي قد تتهدد نظاميهما في حال تم تنفيذ الضم.

الخامس، التعاون القائم من وراء الكواليس بين إسرائيل والدول الخليجية قد يتضرر بسبب الضم. المسلسلات التلفزيونية التي تبثها قنوات عربية اليوم بالذات، في شهر رمضان، تدل على حصول تغيير إيجابي في صورة اليهود وإسرائيل هناك وأن هذا التعاون ليس وليد الصدفة. غير أن قرار الضم سيشكل مشكلة لدى القصور الملكية قد يحول دون استمرارها في تحسين العلاقات مع إسرائيل، بل ربما يدفعها إلى وقفه تماماً.

السادس، إذا ما خسر ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية، فقد يطرأ تدهور جدي على العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. قد تتبنى الإدارة الأميركية، من جديد، الموقف التاريخي الذي يعتبر المستوطنات عائقاً أمام تحقيق السلام، قد تتراجع عن الموافقة على الضم وربما عن سياسة ترامب بشأن القدس أيضاً.

السابع، فكرة الضم تنطوي على خطر أكبر وأوسع من النظرة الإسرائيلية إليها. فمثل هذا الإجراء هو بمثابة القضاء التام والنهائي على خيار حل الدولتين، وهو ما سيبقي فكرة الدولة الواحدة باعتبارها الخيار الأبرز والوحيد. فكرة الدولة الواحدة تعني نهاية المشروع الصهيوني بشأن الدولة اليهودية الديمقراطية. وقد أصبحنا نسمع، منذ الآن، أصواتاً عديدة تقول إن المشروع الاستيطاني قضى، فعلياً، على إمكانية حل الدولتين، لكن إذا ما بقي هناك ولو بصيص أمل، فإن الضم يأتي ليكون "قبلة الموت". وسيكون من شأن هذه الخطوة، أيضاً، القضاء النهائي على الإيمان - الذي لا يزال قائماً لدى كثيرين في إسرائيل وبين اليهود في العالم - بأن إسرائيل دولة تريد السلام ومعنية بالتوصل إلى حل مع الفلسطينيين. عملياً، سيزيل الضم، بصورة نهائية، القناع الذي استخدمه قادة إسرائيل طوال سنوات عديدة وكأنهم يسعون إلى السلام، بحق وحقيق.

وبعد شرح المخاطر السبعة، يقول الكاتب إنه "في ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة، يبدو الضم قرارا متسرعا وخاطئا وعلى زعماء إسرائيل أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت هذه الخطوة تستحق هذه المخاطرة الجسيمة. أما في الجواب، في نظري، فهو: لا كبيرة وأكيدة".

ويختتم بوديه مقالته هذه باستعارة المسلك الحكومي في إسرائيل وفي العالم في مواجهة جائحة كورونا فيقول: "في هذه الأزمة، لم يتخذ القادة السياسيون قراراتهم إلا بعد التشاور مع الخبراء في مجالات الصحة. فقد أيقنوا أنهم لا يملكون الأدوات المناسبة من أجل اتخاذ هذه القرارات لوحدهم وبصورة مستقلة. ومن لم يفعل كذلك من القادة، تسبب بموت كثيرين. وعليه، يسأل السؤال إذن: لماذا لا يبحث القادة السياسيون مسائل مصيرية في المجال السياسي مع خبراء في الموضوع. وحسب ما أعرف، فإن الغالبية الساحقة من الخبراء يعتقدون بأن فكرة الضم هي خطأ فاحش. يجدر بالائتلاف الحكومي الجديد الإصغاء إلى هذه الأصوات وعدم الجري وراء أفكار مسيانية".

"الضم خطر يخيم على علاقات إسرائيل مع العالم العربي"

من جهتها، اعتبرت عضو الكنيست السابقة كاسانيا سفيتلوفا، مديرة برنامج إسرائيل والشرق الأوسط في معهد "متافيم" والباحثة في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، في مقال باللغة الإنكليزية نشر في موقع "المونيتور"، إن "الضم خطر يخيم على العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي".

لفتت سفيتلوفا بداية إلى حقيقة أن السياسيين الإسرائيليين، من كلا حزبيّ الائتلاف الحكومي الجديد، يتحدثون عن الضم من خلال السؤال "كيف؟" (كيف سيتم تنفيذ الضم) وليس من خلال السؤال "هل؟" (هل من الصحيح تنفيذ الضم؟)، وبذلك فهم "يطبّعون الضمّ". ولئن كان الحديث عن الضم قبل سنتين - ثلاث سنوات قصراً على أعضاء كنيست من "البيت اليهودي" أو الجناح الأكثر تطرفاً في الليكود، فإننا نرى اليوم أن رئيس "أزرق أبيض"، بنيامين غانتس، يساوم على كيفية التنفيذ وليس على السؤال ما إذا كان ينبغي البحث في الضم، أصلاً.

الأمر الهام الثاني هو أن ثمة أغلبية واضحة تماماً لعملية الضم في الكنيست الحالي، وفي الكنيست القادم أيضاً، على ما يبدو. فكتلة اليمين الجديدة "ديرخ إيرتس" (يوعز هندل وتسفي هاوزر، المنشقان عن "تلم" برئاسة موشيه يعلون)، أورلي ليفي - أبكسيس (المنشقة عن تحالف العمل وميرتس)، "أزرق أبيض"، "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان، الليكود برئاسة نتنياهو، وكتل اليمين الأخرى - جميعها تؤيد الضم وتريد تنفيذه. وربما يضاف إلى هؤلاء جميعاً أعضاء كنيست من كتلة "يوجد مستقبل".

تقول الكاتبة إن العالم العربي لا يميز بين المركّب الأيديولوجي وبين المركّب السياسي في مسألة الضم ويتابعون بقلق كبير التصريحات التي تصدر عن ساسة إسرائيليين والحديث عن الضم يعزز المتطرفين في العالم العربي ويضعف المعتدلين. في الوضع الحالي، بينما تواجه الأنظمة العربية جائحة الكورونا، قد يشكل الضم صباً للزيت على نار عدم الاستقرار الإقليمي، بل التسبب بضرر فادح للأمن الإسرائيلي، خاصة وأن وثيقة داخلية أعدت في وزارة الخارجية الإسرائيلية مؤخرا تتحدث عن قلق جدي في إسرائيل من احتمال/ خطر انهيار بعض الأنظمة العربية نتيجة أزمة الكورونا.

لكن، حتى قبل انتشار وباء الكورونا، كان من الواضح أن الضم لن يكون مقبولاً على أنظمة عربية عديدة وعلى الشارع العربي، لكن الآن وبينما بقي في العالم العربي ملايين العاطلين عن العمل وتعمقت الأزمات الاقتصادية، فإن أية خطوة غير حذرة قد تمس بالعلاقات الحساسة جداً بين إسرائيل والعالم العربي، ما يعني ضرراً جسيماً للأمن الإسرائيلي أيضاً.

تقول الكاتبة إن "غالبية المسؤولين الكبار في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، في السابق والحاضر، والذين أجروا اتصالات وثيقة مع المسؤولين الكبار في العالم العربي طوال عشرات السنين، يدركون حجم الخطر الكامن في الضم". وفي هذا السياق تورد موقفي كل من عاموس جلعاد، الجنرال (احتياط) في الجيش الإسرائيلي ورئيس الدائرة الأمنية - السياسية في وزارة الدفاع سابقاً، وداني ياتوم، الجنرال السابق في الجيش والرئيس السابق لجهاز "الموساد"، اللذين يعارضان الضم ويريان أنه ينطوي على مخاطر جدية لإسرائيل.

وتختتم الكاتبة مقالها بالتأكيد على أن الضرر الأكبر المترتب على الضم سيلحق بالفلسطينيين وبالأردن، على وجه التحديد، الأمر الذي قد يكلف إسرائيل ثمنا غالياً وقد يؤدي إلى هزة إقليمية كبيرة تضع حداً لحلم التعاون مع دول المنطقة وتشكيل جبهة موحدة ضد إيران.

تغطية خاصة

المحكمة العليا الإسرائيلية في وضع غير مسبوق: موجة انتقادات حادة من جناحَي الخارطة السياسية!

هجوم على المحكمة من اليمين بالرغم من قرارها الملبي تماماً لإرادته عموما، والليكود خصوصا، في تشكيل حكومة جديدة برئاسة نتنياهو، بسبب ما تضمنه قرارها من تصريحات مبطنة بأنها (المحكمة) قد تعود إلى النظر في الاتفاق الائتلافي الجديد بين الليكود و"أزرق أبيض"؛ وهجوم من "اليسار" بدعوى تخلي المحكمة عن دورها بمثابة "الحصن الأخير لسلطة القانون وسيادته"، "حامي حقوق الإنسان، الفرد، والمواطن الأساسية" و"حارس الديمقراطية الإسرائيلية"!

المحكمة الإسرائيلية العليا تنظر في الالتماسات المطالبة بمنع تكليف بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة جديدة.

كتب سليم سلامة:

يمكن القول، بكل تأكيد، إن المحكمة العليا الإسرائيلية لم تكن، في يوم من الأيام منذ إنشاء دولة إسرائيل وتأسيسها، في مثل هذا الوضع الذي وصلت إليه في هذه الأيام (أو: الذي أوصلت نفسها إليه، كما يمكن الادعاء بدرجة ما من الصواب)، رغم كل ما تعرضت له خلال السنوات من نقد واعتراض، وصل في السنوات الأخيرة تحديداً حدّ شن الهجوم الفظ والصريح والفظ عليها، على أدائها وقراراتها القضائية، ثم المحاولات العملية لمحاصرتها وتضييق رقعة عملها وصلاحياتها، من خلال تشريعات قانونية خاصة.

المختلف في الوضع المستجد الآن هو أن هذه المحكمة تتعرض في الأيام الأخيرة إلى موجة نقد واسعة وحادة من كلا طرفيّ/ معسكريّ الخارطة السياسية في إسرائيل (اليمين و"اليسار")، بادعاءات وحجج مختلفة تماماً، بل متناقضة، كتناقض الرؤية والمصالح؛ بينما كان مثل هذا (النقد والهجوم) يقتصر في السابق على الجناح اليميني في إسرائيل، والذي لم يترك تهمة تقريباً إلا ورماها بها - من تنفيذ "انقلاب" قضائي حتى "الخيانة" و"خدمة العدو"، مروراً بـ "استبدال حكم الشعب بحكم القضاة" وغيرها الكثير من الاتهامات التي ترجمها أحد أعضاء الكنيست من اليمين (بتسلئيل سموتريتش، من "البيت اليهودي" آنذاك) بالقول إن "المحكمة العليا المتغطرسة تدقّ المسامير، واحداً تلو الآخر في نعشها" وكان يقصد بالمسامير القرارات القضائية الصادرة عنها، بينما قال زميله في الحزب ذاته في حينه، موتي يوغيف، إن "المحكمة العليا شريكة في عملية القتل القادمة لجنود إسرائيليين ولا يجوز الأخذ برأيه"، ثم تصريحه الشهير بأنه "يجب رفع حاوية الجرافة على المحكمة العليا"، أي هدمها!

وبينما كان اليمين، الرسمي، الحكومي والبرلماني، والشعبي، يصعّد معركته الشرسة ضد المحكمة العليا خلال السنوات الأخيرة تحديداً، كانت هذه المحكمة تحظى بالتبرير والتسويغ، بالدعم والتأييد، من الجناح الليبرالي المسمى "يساراً" في إسرائيل، بدعوى كونها "الحصن الأخير لسلطة القانون وسيادته"، "حامي حقوق الإنسان، الفرد، والمواطن الأساسية" و"حارس الديمقراطية الإسرائيلية" وغيرها من هذه المقولات والتوصيفات، سواء في حماية حقوق الإنسان والمواطن، أو في محاربة الفساد السلطوي الرسمي، وذلك على الرغم من تاريخ حافل بالقرارات القضائية (التي لا تعدّ ولا تُحصى) المعادية لحقوق الإنسان الفلسطيني، الفردية والجماعية، سواء في داخل إسرائيل أو في المناطق الفلسطينية المحتلة، والتي ساهمت وتساهم في تكريس الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية ومشروعه الاستيطاني ووقفت "سدّاً منيعاً" أمام أي تدخل قضائي دولي، من خلال التساوق مع طيف واسع جداً مما يسمى في إسرائيل "الاعتبارات، الموجبات والضرورات الأمنية" التي لا تتجاوز دائرة تعريف الأجهزة الأمنية لها والإذعان لها، إلى جانب قرارات متفرقة أنصفت فيها حقوق الإنسان الفلسطيني، الفردية غالباً.

لكن ما حصل في الأيام الأخيرة أن هذا الجناح الليبرالي فتح نيران انتقاداته وتهجماته على هذه المحكمة، وذلك في أعقاب قرارها القضائي (الذي صدر مساء يوم الخميس الأخير) ردّ جميع الالتماسات التي كانت قُدّمت إليها مطالبةً إياها بإصدار قرار قضائي يمنع تكليف بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة جديدة وترؤسها على خلفية لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قُدّمت بحقه، إضافة إلى قرار قضائي آخر يلغي الاتفاق الائتلافي المبرم بين الليكود و"أزرق أبيض"، أو إلغاء بعض بنوده المركزية على الأقل، بدعوى عدم شرعيتها القانونية والجماهيرية والأخلاقية - القيمية. وبقرارها هذا، فتحت المحكمة العليا الطريق على رحبها أمام تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالارتكاز على ائتلاف برلماني - حكومي بين الليكود و"أزرق أبيض" وبرئاسة نتنياهو وغانتس المزدوجة.

وعلى الرغم من هذا القرار، الذي يلبي تماماً إرادة اليمين عموما، والليكود خصوصا، ورغبتهما في تشكيل حكومة جديدة برئاسة نتنياهو، لم تسلم المحكمة العليا من نقد شديد، بل هجوم حاد، عليها من جانب أوساط مختلفة في معسكر اليمين، وذلك على خلفية ما تضمنه قرارها القضائي في رد الالتماسات من تصريحات مبطنة بأنها (المحكمة) قد تعود إلى النظر في الاتفاق الائتلافي الجديد بعد إخراج بعض بنوده الخاصة بإقرار تشريعات قانونية جديدة إلى حيز التنفيذ، مشيرةً إلى أن تلك التشريعات (التي تم إنجاز بعضها في هذه الأثناء، عشية وتحضيراً لعرض الحكومة على الكنيست لكسب ثقته، غداً الأربعاء، كما هو مقرر) قد تكون غير دستورية، من حيث تناقضها مع بعض قوانين الأساس.

"اليسار" قلق على مستقبل "الديمقراطية" و"سلطة القانون"

لا يمكن الادعاء بأنها المرة الأولى التي يصوّب جناح الليبراليين (المسمى "يساراً") في إسرائيل سهام نقده إلى المحكمة العليا، لكنها من دون شك المرة الأولى التي يكون فيها النقد بهذا التزامن، بهذه الكثافة وبهذه الحدّة. ويمكن الجزم بأن الدافع المركزي لموجة النقد هذه (التي كان في مركزها ومحط إجماع فيها الحديث عن انعكاسات وتداعيات قرار المحكمة العليا الأخير على "الديمقراطية الإسرائيلية" و"سلطة القانون") هو القلق والخوف من كل ما يمكن أن يتهدد مستقبل المشروع الصهيوني، متجسداً في دولة إسرائيل وفي العلاقة الثنائية ما بينها ككيان سياسي، واليهود فيها، من جهة، وبين اليهود في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة. وفي صدارة ما يمكن أن يتهدد هذا المشروع، بالتأكيد، هو الفساد السلطوي الفاضح في أعلى قمة هرم السلطة والمتفشي، تالياً، في العديد من منظوماتها وأجهزتها وأذرعها، إلى جانب التعنت والصلف السياسيين اللذين تمارسهما حكومات اليمين الإسرائيلي بأسلوب يتحدى العالم كله وما اصطلح على تسميته "المجتمع الدولي"، واللذين قد يقودان في نهاية الأمر إلى وضع "الدولة اليهودية الديمقراطية" على حافة الهاوية واستبدالها بـ "دولة ثنائية القومية".

فقد كتب البروفسور مردخاي كريمنيتسر، أستاذ القانون السابق في الجامعة العبرية في القدس ونائب رئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" والمحلل القضائي لصحيفة "هآرتس"، تحت عنوان "المحكمة العليا نسيت الأخلاق والمنطق"، أن المحكمة، في قرارها الأخير، "تجاهلت جوانب هامة جداً ترجّح الكفة إلى الموقف المعاكس (للموقف الذي اتخذته) وستكون لذلك إسقاطات على صورة الدولة، على سلطة القانون والمعركة ضد الفساد السلطوي". وأضاف: "من الصعب القبول بهذا العمى الذي أصاب أفضل القضاة في إسرائيل، جميعهم دون استثناء"!

وعاد كريمنيتسر إلى التأكيد على أن قرار المحكمة الأخير سيعود بالضرر عليها ذاتها لأنه يوجه ضربة شديدة تحت الحزام للديمقراطية الإسرائيلية، بينما يحتفل أعداء سلطة القانون وأنصار الفساد السلطوي، وبذلك "انضمت المحكمة العليا إلى حاملي هودج عدو سلطة القانون (نتنياهو) ودهورَت الجهاز القضائي في إسرائيل إلى حضيض غير مسبوق"!

وكتبت د. تسفيا غرينفيلد، عضو الكنيست السابق عن حركة ميرتس، تحت عنوان "المحكمة العليا خائفة"، أن المسوغات التي ساقتها المحكمة لتبرير قرارها "تثير الخشية من أن المحكمة العليا لا تتنصل من مسؤوليتها وتتهرب من تأدية وظيفتها فقط، وإنما قد تساهم، دون قصد، في تعميق الأزمة السياسية والقضائية في إسرائيل". وأضافت: "الجميع يرى ويتابع التدهور الحاصل والانزلاق نحو نظام دكتاتوري في إسرائيل، ما عدا المحكمة العليا التي تمتنع عن الحسم في قضية واضحة ومفهومة ضمناً"، ثم تساءلت: "لماذا لا يستطيع قضاة المحكمة العليا أن يكونوا شجعاناً؟ ممَّ يخافون؟".

ورأى المعلق القضائي في صحيفة "ذي ماركر"، عيدو باوم، تحت عنوان "قضاة المحكمة العليا كتبوا قراراً مقطوعاً عن الواقع، لا يناسب سلطة عديمة الخجل"، أن "حصن سلطة القانون لم يسقط حقاً، كما أشارت رئيسة المحكمة العليا، لكن تبين أنه ليس حصناً أصلاً". وقال: "طبقاً لقرار المحكمة العليا ومنطقه، فإن متهمين بالقتل، بالتجسس أو بالاغتصاب، مؤهلون لإشغال منصب رئيس الحكومة في إسرائيل".

وركّز مراسل "هآرتس" غيدي فايتس (الذي أجرى عدداً من التحقيقات الصحافية الخطيرة في قضية الفساد السلطوي) على مبدأ "المساواة أمام القانون" الذي رأى أن قرار المحكمة العليا الأخير وجه له "ضربة ساحقة"، إذ منح رئيس الحكومة مكانة عليا تفوق مكانة أي شخص آخر في مثل وضعيته. وقارن فايتس بين قرار المحكمة هذا، بشأن نتنياهو، وبين قرارات سابقة لها بشأن رؤساء سلطات محلية أو مسؤولين آخرين في مواقع ومناصب رسمية أقل شأناً، إذ منعتهم هناك من مواصلة إشغال مناصبهم أو الترشح لإشغال هذه المناصب، بينما شرعنت الأمر لنتنياهو، مؤكداً أن الضرر في حالة نتنياهو هو أكبر بمئات آلاف المرات من أية حالة أخرى، خاصة وأن لائحة الاتهام ضد نتنياهو أشد خطورة، بما لا يقاس من حيث بنود الاتهام، من لوائح الاتهام التي قدمت ضد رؤساء بلديات أو حتى وزراء، ناهيك عن أن نتنياهو سوف يدير دولة بأكملها، على كل ما في ذلك من تفاصيل وأهمية وخطورة، في الوقت الذي سيمثل فيه أمام المحكمة ثلاث مرات/ ثلاثة أيام في الأسبوع للنظر في لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة المقدمة ضده.

الصحافي في "هآرتس" أوري مسجاف، وتحت عنوان "المحكمة العليا، أيضاً، انضمت إلى الخنوع الكبير"، وصف قضاة المحكمة العليا بأنهم "شلة من التكنوقراطيين، مهما كانوا متعلمين، مثقفين وضالعين في النصوص القانونية.... وقد أبدوا، خلال جلسات النظر في الالتماسات، قدراً عالياً من التواضع والتفهم تجاه ممثلي السلطة، مقابل قدر غير قليل من الاستعلاء وعدم التسامح تجاه بني البشر، إذ كثيراً ما اختار بعضهم توبيخ ممثلي الملتمسين، بصورة خاصة". وأضاف: "ربما أدرك القضاة الـ ١١ الذين نظروا في الالتماسات، في سريرتهم، أنهم شركاء في الخنوع الكبير فاختاروا إسقاط خجلهم وإحباطهم على الذين طرحوا القضية أمامهم، ممثلي الملتمسين". وكما رأى عيدو باوم (مثما أشرنا أعلاه)، كذلك كتب مسجاف أيضاً عن ملاحظة رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيوت، التي قالت لمحامية مثلت الملتمسين، خلال إحدى جلسات المحكمة، إن "أي حصن لن يسقط إذا ما رفضنا الالتماسات"، فرأى أن "رئيسة المحكمة العليا صدقت في ملاحظتها التوبيخية تلك، لأنه لم يكن ثمة أي حصن أصلاً".

وتحت عنوان "أيتها الديمقراطية، انتحري أولاً ومن ثم فقط نفحص"، رأى الكاتب في "هآرتس" تسفي برئيل، أن "الجدار العازل الذي بناه قضاة المحكمة في قرارهم هذا بين الأخلاق والقضاء يجعلهم مجرد هندسيين في مجال القانون مهمتهم الأساسية الحسم فقط في ما إذا كانت الاتفاقيات السياسية، التي تتحدث عن تشريعات مستقبلية، تنسجم مع المعايير التي حددها المشرّعون السابقون، حتى لو كانت التشريعات الجديدة المتوقعة تنطوي على مس خطير بشعور غالبية المواطنين بالعدل والإنصاف". وأضاف، متسائلاً: "ماذا كنا سنقول عن مهندس يقرر أن حسابات المواد صحيحة بموجب قوانين الفيزياء، لكن من الأفضل الانتظار لأنهاء عمليه البناء والمصادقة على نتيجتها في لجنة التنظيم والبناء وبعد ذلك فقط نتقدم بالاعتراضات عليها؟ ماذا سنقول للديمقراطية؟ انتحري أولاً وبعد ذلك فقط نقرر سبب الوفاة؟". ثم خلص إلى القول إنه "حين تضع المحكمة العليا سقف الديمقراطية المنتجِرة مقياساً لحيز التشريع المسموح به، وتفصل تماماً ما بين الأخلاقي والقانوني، كأنما هما زيت وماء، فإنها تعفي نفسها من أية مسؤولية عن الرقابة القضائية على أي ظلم أو غبن أو إجراء أو تشريع قانوني غير أخلاقي"!

اليمين الإسرائيلي لا يرضى بأقلّ من محكمة «على صورته وشاكلته»!

لم يكن اليمين في حاجة إلى ما وصفه بعض المتحدثين باسمه "ألغاماً" زرعتها المحكمة العليا في أسطر نص قرارها القضائي الأخير (الذي صدر مساء يوم الخميس الأخير) كي يواصل هجومه الشرس ضد المحكمة العليا الإسرائيلية، على الرغم من أن المحكمة، بقرارها هذا، شرعنت تكليف نتنياهو بتشكيل حكومة جديدة بالرغم من لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة المقدمة ضده كما شرعنت أيضاً الاتفاق الائتلافي البرلماني - الحكومي بين الليكود و"أزرق أبيض". وهو القرار نفسه الذي اصطف كثيرون جداً من قادة اليمين وممثليه والمتحدثين باسمه، السياسيين والإعلاميين، في جوقة تحذير وتهديد للمحكمة العليا، عشية انعقادها للنظر في الالتماسات، بأنها إذا لم تتوصل إليه فسيكون الأمر بمثابة "ضربة قاسية للديمقراطية الإسرائيلية" و"اعتداء فظ على حق الناخبين الذين قالوا كلمتهم" (بالادعاء الكاذب بأن نتنياهو واليمين حصلا في الانتخابات الأخيرة على أغلبية أصوات الناخبين!)، بل "التسبب بجر الدولة إلى جولة انتخابية رابعة في غضون أقل من سنة ونصف السنة" وتحميلها (المحكمة كهيئة وقضاتها كأفراد) المسؤولية عن ذلك، بكل ما يعنيه هذا الاتهام ويحمله في ثناياه. حتى أن بعض المتحدثين باسم اليمين ذهبوا، قبل انعقاد المحكمة، إلى "ترجيح" احتمال اتخاذ المحكمة العليا قراراً بقبول الالتماسات، أي منع نتنياهو من تشكيل حكومة وإلغاء الاتفاق الائتلافي بينه وبين غانتس، وذلك من خلال "تحليل" أسباب ودوافع القرار بأن تبحث المحكمة الالتماسات بهيئة موسعة مكونة من ١١ قاضياً، كما فعل عضو الكنيست السابق من الليكود، ميخائيل كلاينر، على سبيل المثال، في مقال طويل نشره في موقع "معاريف" (١ أيار ٢٠٢٠).

فقد كتب كلاينر أن البحث الذي (كانت) ستجريه المحكمة العليا "غير مسبوق وقد يُحدث زلزالاً سياسياً في إسرائيل"، مضيفاً أن "إقرار هيئة موسعة من ١١ قاضياً للنظر في التماسات كان ينبغي رفضها وردّها بصورة قاطعة، يشير إلى أحد احتمالين: إما أن النية تتجه نحو قبول الالتماسات والقضاة الـ ١١ سيشكلون درعاً واقياً (للمحكمة) وإما أن هذه الهيئة الموسعة، التي يبرز فيها أنها لا تشمل غالبية القضاة التي تم تعيينهم خلال إشغال أييلت شاكيد ("البيت اليهودي"، ثم "اليمين الجديد") منصب وزيرة العدل (أي: القضاة المحافظون المتشددون)، الهدف منها هو مخاطبة الجمهور المقتنع بأنه قد حان الوقت لأن تتخذ المحكمة العليا الخطوة العملية الصحيحة التي يرفض الشعب، بجهله وغبائه، وبعناد، أن يتخذها بنفسه ومنع نتنياهو من تشكيل حكومة جديدة"!! وأضاف كلاينر: "في كلتا الحالتين، قائمة القضاة الـ ١١ أعدّت للوقوف في وجه النقد الجماهيري على القرار الذي سيُتخذ"!!

أما وزير المواصلات، بتسلئيل سموتريتش ("الاتحاد القومي") فكتب، على حسابه في "تويتر"، عقب صدور قرار المحكمة العليا: "لقد نجحوا في خداعكم... مثلما حصل في قرار المحكمة العليا في قضية "بنك همزراحي" في العام ١٩٩٥ (الذي ألغت فيه المحكمة للمرة الأولى نصاً قانونياً)، والذي ادعوا فيه بأن المحكمة لم تتدخل في النتيجة، فقد أرسوا قاعدة الأساس للثورة الدستورية التي قادها باراك (أهارون باراك، رئيس المحكمة العليا سابقاً). هكذا ينفذون الانقلابات بهدوء ومن خلال تخدير الجمهور. قرار المحكمة الأخير هو تجسيد فاضح للفاعلية القضائية ويرسي الأرضية لإلغاء قوانين أساس"!

مثل سموتريتش، اعتبر الحقوقي زئيف ليف، مدير "وحدة الأبحاث وحرية المعلومات" في "الحركة من أجل الحوكمة والديمقراطية" اليمينية، أن قرار المحكمة العليا الأخير يشكل "انتصاراً للسياسة على القانون والقضاء"، لأنه يجسد "الفاعلية القضائية الزاحفة" من خلال ما أسماه "التطويق القضائي للديمقراطية". وكتب ليف (موقع "ميداه" اليميني - ٥/٧) أنه "إلى جانب الرفض المحق والمبرر للالتماسات ضد نتنياهو تشكيل حكومة جديدة، زرع قضاة المحكمة العليا بذور التدخل المستقبلي من جانبها في هذه المسألة، إن لم تتدخل الهيئة التشريعية (الكنيست) للجم هذا المنحي"، بما يشكل دعوة صريحة إلى الكنيست لتشريع قوانين تحاصر المحكمة العليا وتقلص صلاحياتها، وخصوصاً صلاحية ممارسة الرقابة القضائية على التشريعات القانونية وصلاحية إلغاء قوانين، أو بنود محددة منها، تالياً. وأضاف: "بكلمات بسيطة جداً - قضاة المحكمة العليا الـ ١١ منحوا أنفسهم الصلاحية والقدرة على التدخل في اعتبارات أعضاء الكنيست السياسية واتخاذ القرارات بدلاً منهم... صحيح أن نحو ثلاثة ملايين ناخب صوتوا لأشخاص محددين كي يمثلوهم في الكنيست والحكومة، إلا أن القضاة الـ ١١ يعرفون أكثر منهم. صحيح أنهم لا ينوون التدخل "في المرحلة الحالية"، لكن من المهم جداً بالنسبة لهم التأكيد على أنهم يستطيعون فعل ذلك متى يشاؤون"! وخلص، في نهاية مقاله، إلى الفكرة/ الدعوة المركزية فيه: "إذا كان أعضاء الكنيست معنيين حقاً بحماية حقهم وصلاحيتهم وقدرتهم على القرار، وإذا كان المواطنون في إسرائيل يريدون حقاً حماية حقهم في انتخاب ممثليهم في الكنيست والحكومة، فممنوع منعاً باتاً أن يلتزموا الصمت حيال السطر الأخير في قرار المحكمة هذا، بل يتوجب عليهم أن يعلنوا بصراحة ووضوح أن هذا التوجه غير مقبول عليهم"!

المحلل القضائي في موقع "ميداه"، موشي إيفرجان، كتب أن "الإمبريالية القضائية التي تأسست رسمياً قبل ٢٥ سنة، سحقت ثقة الجمهور بالجهاز القضائي وبالحوكمة في إسرائيل، ما يعني أنها سحقت الديمقراطية الإسرائيلية أيضاً"! بينما كتب الحقوقي يوتام إيال، عضو "المنتدى القضائي من أجل إسرائيل"، أن ما ينبغي أن يُقرأ في قرار المحكمة العليا هو أن "أقلية هامشية في اليسار الإسرائيلي قررت شن حرب على الشعب، والمحكمة العليا توفر لها المنصة لذلك"! وختم: "إحدى الخطوات الهامة المتوقعة من منتَخبي جمهور اليمين في الطريق نحو استعادة التوازن بين السلطات هو: إعادة صلاحية التشريع للكنيست، وحدها، صلاحية التنفيذ للحكومة وأذرعها المختلفة وصلاحية الحسم في النزاعات، طبقا للنصوص القانونية فقط، للمحكمة".

خلاصة القول إن اليمين الإسرائيلي، على مركبّاته الحزبية المختلفة، بقيادة بنيامين نتنياهو الذي أعطى ضوءاً أخضر، أكثر من مرة، للهجوم الكاسح وتصعيده على المحكمة العليا خاصة والجهاز القضائي عامة، فيما لا يعد ولا يحصى من التصريحات والخطوات، من بينها مثلاً أن "المحكمة العليا ليست فوق النقد" - هذا اليمين لن يرضى بأقل من أن تكون المحكمة العليا، والجهاز القضائي كله، "على صورته وشاكلته" تماماً، حسب تعبير العهد القديم (سفر التكوين، ١: ٢٦).

متنياهو أنجلمان.. من مراقب دولة إلى حماية بنيامين نتنياهو!

تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية الأخير أكد مجددا أن أنجلمان يطبق أهداف سياسات نتنياهو: حكومة من دون رقابة دولة ولا رقابة قضائية * انتقادات واسعة من الخبراء على نهج أنجلمان الذي أفرغ جهاز رقابة الدولة من مضمونه

ثارت الحلبة الإسرائيلية من جديد على نهج مراقب الدولة العام، متنياهو أنجلمان، الذي انتخب قبل نحو عام، بضغط من بنيامين نتنياهو، وسط توقعات منذ ذلك الحين، بأن من اختاره نتنياهو شخصيا سيعمل على تطبيق أجندته، وهو إفراغ جهاز مراقب الدولة من مضمونه، بمعنى أن يخفف الرقابة على المؤسسات الرسمية وخاصة الحكومة، وهذا ينخرط في ذات نهج التيار الذي يقوده نتنياهو لتحييد المحكمة العليا عن كل الحياة السياسية، ولاحقا سحب صلاحياتها في نقض قوانين وقرارات تصدر عن الحكومة والكنيست.

في الأيام الأخيرة أصدر أنجلمان تقرير المراقب العام السنوي، وكان العنوان الأكثر انتشارا في الصحافة الإسرائيلية أن التقرير تم إفراغه من مضمونه الانتقادي، ولم يوجه أي انتقادات اسمية. وبشكل خاص لم يصل التقرير إلى أي مستوى من شأنه أن يحمّل رئيس الحكومة، الذي يقف على رأس الهيئة التنفيذية في مؤسسة الحكم، أي مسؤولية مباشرة.

وهذا ليس التقرير الأول الذي توجه فيه الاتهامات لمراقب الدولة أنجلمان. ففي خريف العام الماضي ٢٠١٩، أوقف تقريرا صادرا عن مكتبه ينتقد مسألة استفحال العجز في الموازنة العامة، الذي لامس في تلك الأيام نسبة ٤٪، دون أن تكون أية أزمة اقتصادية. وأفرغ أنجلمان التقرير من كل بند فيه تحميل المسؤولية لأي جهة أو شخص وبات التقرير باهتا.

ويقول تقرير لصحيفة "ذي ماركر" إن كل مراقبي الدولة على مر السنين اهتموا في تقاريرهم "بتحديد المكان والأم والوالد لكل إخفاق، وبالتأكيد عندما يتعلق الأمر بمكتب رئيس الحكومة. إلا أن أنجلمان يفكر بشكل مختلف".

تروي ثلاثة فصول من تقرير مراقب الدولة شيئا عن العمليات العميقة التي نقلها متنياهو أنجلمان إلى مكتب مراقب الدولة، فهو لم يذكر في التقرير الاستنتاجات على المستوى الشخصي، وامتنع عن طرح الأسئلة الأولية. وحسب الصحيفة، فإنه خلال المداولات في مكتب مراقب الدولة قبل صدور التقرير، اندلعت نقاشات حادة بينه وبين موظفين في مكتبه لم يستوعبوا نهج المراقب الجديد.

إحدى النقاط التي ظهر فيها خلاف حاد بين أنجلمان ومعدي التقرير يتعلق بوثيقة موجودة في وزارة الاتصالات، والتي يعتقد موظفو مكتب المراقب أن من أعدها كان مستشارو الوزير (في حينه) أيوب قرا أو حتى الوزير ذاته. وتبين من الوثيقة أنه تم توثيق إخلاص المرشحين للمناصب والوظائف في سلطة البث الثانية حزبيا، بمعنى المقربين من حزب الليكود، أو حتى أنهم أعضاء فيه: وكانت تطلق تسميات مثل: «ليكودي» و«ناشط في الليكود». وهذه قضية يعاقب عليها القانون، وعدد من الوزراء تورطوا أمام المحاكم على هذه الخلفية، أبرزهم الوزير تساحي هنغبي، في سنوات مضت.

في النسخة الأصلية من التقرير، جاء أن «نتائج التقرير تشير إلى اتجاه مثير للقلق لمحاولات القضاء على استقلالية سلطة البث، بما في ذلك استقلالية هيئات البث. ويضع التقرير علامة تحذير بشأن العلاقة بين المستوى السياسي والمنظمين والجهاز المهني في سلطة البث». ومع ذلك اختار أنجلمان حذف هذه العبارة أيضا.

وتضمن التقرير الأصلي انتقادات شديدة للقيادة السياسية بسبب فشل إنشاء هيئة اتصالات مستقلة على مدى الأعوام العشرين الماضية. ووصف التقرير الأصلي مخاوف من أن القيادة السياسية تحافظ على النظام التنظيمي الحالي «لأسباب لا تهم»، وفقط من أجل الحفاظ على الوضع الحالي. وقد تم وصف هذا السلوك في التقرير الأصلي بأنه «إخفاق هيكلي» و«إخفاق حقيقي للحكومة»، من خلال عدم إنشاء هيئة اتصالات كان من المفترض أن تخلق حاجزا بين السياسي والهيئة. إلا أن المراقب أنجلمان أسقط كل هذه المقاطع، من أجل تجنيب المستوى السياسي الانتقادات المباشرة.

كما تم حذف أجزاء من التقرير الخاص بوزارة الاتصالات، والتي تتعلق بالعلاقة بين الوزير السابق أيوب قرا، ورئيسة مجلس الكوابل آنذاك في ما يتعلق بمعالجة القناة ٢٠. على سبيل المثال، ذكر التقرير الأصلي أن قرا أعلن على الملأ أنه ينوي حل مجلس الكوابل على خلفية رفض رئيسة مجلس الكوابل التجاوب مع طلب المستوى السياسي المصادقة على القناة الـ ٢٠ لتبث أخبارا خلافا لتعليمات رخصة القناة.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في موقعها على شبكة الإنترنت، إن التقرير واجه انتقادات من الخبراء «الذين يدعون، من بين أمور أخرى، أن طبيعة التقارير تتغير». فقد تضمنت مقدمة التقرير رؤية أنجلمان: «يقوم جهاز الرقابة بتدقيقات بناءة وموضوعية تهدف إلى التحديات المستقبلية، وتزيد من مسؤولية الهيئات الخاضعة للمراجعة، وتبسط أنشطتها، وتعزز تحقيق رسالتها وتعزز الفوائد التي يمكن للجمهور الاستفادة منها». وقال أنجلمان «سنستخدم تدقيق الدولة كمراجعة للمجالات الأساسية للهيئة، مع التركيز على القضايا ذات الطابع الاجتماعي ووجهة نظر المواطن إلى جانب المخاطر المادية التي تؤثر على أنشطة المدققين، إلى جانب قضايا الحكم الجيد والنقاء». وتؤكد المحامية عدنا هرئيل فيشر، رئيسة برنامج الحكومة لمكافحة الفساد في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ليديعوت أحرونوت: «نرى في بيان المراقب أن لديه رؤية مختلفة، مع تأكيدات مختلفة بشأن الغرض من قانون مراقب الدولة»، وهذا يعزز الشعور غير المريح.

وتقول فيشر إن «الانطباع هو أن المراقب يختار أهداف السياسة الحكومية التي يريد المساعدة في الترويج لها. هذه هي الطريقة التي يساعد بها المراقب الهيئة التنفيذية. فقد أكد مراقب الدولة السابق أن مراقبة الدولة ليست مراقبة داخلية، ولكنه ملتزم للجمهور، كسلطة منفصلة، وعلى الأقل كمساعدة للكنيست في دوره الرقابي. إن التزام جهاز رقابة الدولة هو العمل من أجل الصالح العام، وليس لصالح السياسيين».

وأضافت أن تقارير مراقب الدولة الجديدة «لا تطرح أسئلة حاسمة حول تفاصيل السياسة، ولا يتم فحص تدابير السياسة الرئيسة من حيث نقاء الأبعاد. وهذا بارز جدا في تقرير الإجراءات الحكومية للحد من العبء على الشركات. هذه قضية مهمة جدا في سياسة الحكومة وفي جوانب عديدة».

جاء لخدمة أهداف نتنياهو

كما ذكر، فإن بنيامين نتنياهو هو من سعى جاهدا لانتخاب متنياهو أنجلمان، بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، حينما لم تكن لديه أغلبية مطلقة في الكنيست، وتم في تلك الأيام حل الكنيست والتوجه لانتخابات أخرى، جرت في أيلول ٢٠١٩، ولكن ليس قبل أن يضمن نتنياهو انتخاب مراقب الدولة، وهذا من صلاحيات الهيئة العامة للكنيست، التي انتخبت أنجلمان بأغلبية ضئيلة.

ونتنياهو يعرف تماما من يأتي به ليقف على رأس أحد أهم الأجهزة في مؤسسة الحكم، هذا الجهاز الذي كانت له مساهمة جدية في فتح تحقيقات بالفساد ضد نتنياهو، ومنها ما انتهى بتقديم لوائح اتهام. كما أن هذا الجهاز مسؤول عن لجان حساسة في مؤسسة الحكم، مثل «لجنة المصادقات»، وهي لجنة تفحص طلبات استثنائية من السياسيين، تتعلق بتمويلات لهم وأمور أخرى. فمثلا، هذه اللجنة رفضت في السنة الماضية أن يحصل نتنياهو على «قروض» من مقربين له لتمويل محاكمته. وفي شهر تموز الماضي، قرر أنجلمان حل هذه اللجنة، وتم تشكيل لجنة جديدة صادقت لنتنياهو على ما أراد.

ومنذ اللحظة الأولى لانتخابه، أعلن أنجلمان أنه سيعيد النظر في هيكلية جهاز رقابة الدولة. فمثلا في شهر آذار الماضي قرر حل قسم «المهمات الخاصة» في جهاز مراقب الدولة، وهو القسم الذي كان يحقق في قضايا فساد الحكم، وجعله قسما لمتابعة قضايا المعلوماتية الإلكترونية، مثل السايبر وغيره.

وحينما بدأ العمل في منصبه، كانت تقارير جاهزة على مكتبه من المراقب السابق يوسف شابيرا، وبضمنها التقرير السابق ذكره عن العجز في الموازنة العامة. إلا أن أنجلمان جمّد كل هذه التقارير، وطلب إعادة النظر في مضمونها، وعمل على شطب أجزاء منها، وحتى حسب مراقبين، وعارفين في الأمور، أجهض تقارير ومنها التقرير عن العجز المالي.

وذكرت سلسلة من التقارير الصحافية في السنة الأخيرة أن أنجلمان دخل عدة مرات في صدامات مع المستوى المهني في مكتبه، حول التقارير الواجب إصدارها. واتهمه موظفون في دائرته، في تسريبات للصحف، بأنه ينسق مضامين التقارير مع نتنياهو. ووصل الأمر في شهر آب الماضي، إلى حد استقالة عدد من كبار الموظفين في جهاز مراقب الدولة، بعد أن اتهموا أنجلمان بأنه يتدخل في واجباتهم، ويحرّف تقاريرهم.

كما واجه أنجلمان في اليوم الأخير من العام الماضي ٢٠١٩، انتقادات حادة في وسائل الإعلام، وأيضا من جهات ذات شأن، بعد أن أقدم على تغيير نظام أحد التقارير المركزية التي يصدرها جهاز مراقب الدولة، إذ شطب كل المقدمات المختصرة للتقرير العام، التي كانت تسهل قراءة التقارير. ورأى كثيرون أنه بذلك بات من الصعب فهم التقرير ووصف أوجه القصور والتوصيات الخاصة بالمراقب.

والانطباع السائد هو أن نتنياهو نجح كليا في إحكام قبضته على جهاز مراقب الدولة، الذي عانى منه على المستوى الشخصي، لأن الكثير من قضايا الفساد وخرق القوانين في نهج نتنياهو بدأت من مكتب مراقب الدولة. فخلال السنوات الـ ١١ التي يجلس فيها نتنياهو في رئاسة الحكومة، اصطدم مع مراقبين اثنين، والثاني منهما يوسف شابيرا، كان تعيينه برغبة نتنياهو، لكنه لم يسر في التلم الذي أراده نتنياهو. والآن أحضر الأخير من أراده بالضبط.

بذلك يكون نتنياهو قد أنهى حلقة أخرى من عدة حلقات للاستفراد بالحكم من دون معيقات قانونية وقضائية، وهذا ما يسعى لإنجازه في المحكمة العليا في الفترة المقبلة، من خلال عملية بدأت لإحداث انقلاب كلي في هيئة القضاة الـ ١٥ التي تتشكل منها هذه المحكمة.

انتعاش السوق السوداء في إسرائيل في ظل أزمة كورونا!

*** السوق السوداء تنتعش في اتجاهين: استغلال أوضاع الإغلاق وتكثيف الدفع النقدي برغم القانون القائم ما يجعل التسجيل خارج السجلات الرسمية، والحصول على قروض من جهات خاصة قسم كبير منها مرتبط بعالم الإجرام * المجتمع العربي ضحية كبيرة في مجال «القروض السوداء» ***

إسرائيل.. و«أمراض» تكشفها الكورونا.

تؤكد سلسلة من التقارير الإسرائيلية أن فترة الإغلاق بسبب فيروس كورونا، وما نجم عنها من أزمة اقتصادية، لقسم واسع من السوق والشركات، ساهمت في انتعاش السوق السوداء في مسارين: الأول اتساع ظاهرة الدفع نقدا، بسبب ضعف المراقبة المباشرة. والثاني هو انتعاش ظاهرة القروض من جهات خاصة، قسم كبير منها تكون مرتبطة بعالم الإجرام.

وتستفحل ظاهرة القروض السوداء في المجتمع العربي، إلى مستوى جعل الهيئات الشعبية تصدر بيانا تنادي الجمهور بالامتناع عن هذه القروض لما فيها من مخاطر.

ويقول تقرير لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، إنه بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها العديد من المصالح الاقتصادية، هناك قلق في المؤسسات الرسمية من انتعاش الاقتصاد الأسود، المقدر بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل، بمعنى أنه يعادل سنويا أكثر من ٦٧ مليار دولار، وحسب التقديرات فإن هذه السوق ستتسع في ظل الأزمة الاقتصادية. وعادة ما يتطور الاقتصاد الأسود في ظل ضائقة اقتصادية عندما تكون الضرائب مرتفعة للغاية، وهناك شعور بعدم الثقة في صانعي القرار. والعبء الضريبي على الشركات في إسرائيل أقل بقليل من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبالتالي لا يشكل حافزا حاليا للتهرب الضريبي. في المقابل، تشكل الصعوبات الاقتصادية، وإغلاق الصناعات بأكملها، والخوف من عدم وصول الحوافز الحكومية إلى الشركات المتضررة بشكل خطير حافزا للنشاط الاقتصادي غير المبلغ عنه.

وحسب التقديرات، فإنه في ظل الأزمة القائمة، انتعشت ظاهرة الدفع النقدي، دون إصدار فواتير، لتكون بعيدة عن سجلات الضريبة، إضافة إلى ظاهرة غسيل الأموال وإصدار فواتير وهمية، وغيرها من أشكال هذه الظاهرة. ومن دون هذه الأزمة، فإن الدفع نقدا يُعد من الأعلى بين الدول المتطورة، وهذا ما كشف عنه استطلاع أجرته سلطة النقد في بنك إسرائيل المركزي، في شهر تموز من العام الماضي ٢٠١٩، وتبين أن ٢٦٪ من المشتريات في إسرائيل تتم بالدفع النقدي. ولهذا فإن التخوف الآن هو من أن هذه الظاهرة ستساهم أكثر في تراجع خزينة الضرائب في العام الجاري.

والجانب الآخر للأزمة، الذي يحفز تلقائيا السوق السوداء، هو وضعية المصالح الاقتصادية الصغيرة، التي عادة ما تكون متاجر صغيرة، ومصالح حرفية للعائلة، ومرافق غذائية صغيرة وغيرها. فهؤلاء الذين لا يسري عليهم قانون مخصصات البطالة لكونهم «مستقلين»، رغم أن مداخيلهم السنوية ليست بالقدر الذي يجعلهم أعلى من مستويات الأجيرين، وجدوا أنفسهم من دون مساعدات حكومية كافية لمواجهة الأزمة. وكل واحد من أصحاب المصالح الصغيرة هذه، تم وعده بمخصص ٦ آلاف شيكل شهريا في فترة الإغلاق، وهو مبلغ هامشي جدا بالكاد يقفز عن الحد الأدنى من الأجر، ٥٣٠٠ شيكل. وحتى أن المخصص الهش هذا مشروط بأن يثبت صاحب المصلحة أن دخله الإجمالي في العام الجاري ٢٠٢٠ قد انخفض بنسبة ٢٥٪، وفي حال كان التراجع أقل، سيكون عليه إعادة المخصصات للخزينة العامة. وهذه «وصفة» وتحفيز على اتباع السوق السوداء، بمعنى عدم تسجيل كل المبالغ النقدية التي يتلقاها صاحب المصلحة. كذلك فإن هذه الشريحة فرصها أقل من غيرها في الحصول على قروض ميسّرة بدعم من الحكومة، بسبب حجم مصلحتها الاقتصادية.

المجتمع العربي الضحية الأكبر

يبقى المجتمع العربي، بسبب أوضاعه الاقتصادية الاجتماعية السيئة، بفعل سياسة التمييز العنصري، هو الضحية الأكبر للسوق السوداء، من حيث القروض، لأن إمكانياته بالحصول على قروض من البنوك التجارية تبقى أقل مما هي في المجتمع اليهودي، لكون سوء الأوضاع الاقتصادية ينعكس على ضعف الضمانات المطلوبة، عدا عن أن البنوك والمؤسسات المالية تشدد أكثر قيودها على العرب تحت ذرائع الضمانات.

وتقول الدكتورة نسرين حداد حاج يحيى، رئيسة برنامج المجتمع العربي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في حديث لـ «ذي ماركر»: «يعتمد القطاع الخاص في المجتمع العربي، في معظمه، على ٩٦٪ من الشركات الصغيرة، وتبلغ المبيعات السنوية لنحو ٥٤٪ منها، أقل من نصف مليون شيكل (١٤١ ألف دولار). وهي شركات صغيرة تديرها العائلة عادة. وكل أزمة، مثل الأزمة الحالية، هي ضربة قاصمة لمثل هذه الشركات، خاصة عندما لا يكون لديها شبكة أمان».

وقد داهمت الأزمة الصحية الاقتصادية في شهر رمضان، الذي تنتعش فيه الأسواق، خاصة في قطاع الأغذية والمطاعم، والقيود المشددة حظرت فتح المطاعم لاستقبال الإفطارات الجماعية، وحتى على مستوى العائلات، وهذا تسبب بخسائر فادحة جدا للمطاعم التي تعتمد في حساباتها السنوية على الشهر الفضيل.

وتشرح حاج يحيى أن «الأدوات الحكومية الحالية لا تتكيف مع الأعمال التجارية في المجتمع العربي بسبب بعض العوائق. والعديد من أصحاب الأعمال لديهم قيود أو حجوزات على حساب البنك». وحسب عاملين في مكاتب تقدم خدمات مالية، فإن الكثير من أصحاب المصالح العرب، وجدوا صعوبة في تلبية الشروط الحكومية للحصول على مساعدات وقروض ميسرة. وغالبا يحصلون على قروض أقل بكثير مما يحتاجونه.

وهذا الواقع أنعش من جديد قروض السوق السوداء، التي غالبا ما تسيطر عليها عائلات إجرام، أو جهات تستعين بعائلات إجرام للحصول على أموالها في حال تأخر التسديد. والقضية الأساس في هذه القروض، هي في الفوائد الرهيبة التي تفرض على الحاصلين على القروض، وهي تتراوح بنسب من ١٠٠٪ إلى حتى ١٥٠٪ سنويا، ولكن من يكون بحاجة يغض الطرف عن هذه المأساة من أجل أن يجتاز مرحلة. وهذه الحالة قائمة منذ سنوات طويلة في كل البلاد، ولكن بشكل خاص في المجتمع العربي، هي جزء كبير من مسببات استفحال الجريمة في المجتمع العربي. وقد وصلت ظاهرة القروض من السوق السوداء إلى حد اضطر المؤسسات الشعبية، وفي مقدمتها لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل، واللجنة القطرية لرؤساء البلديات والمجالس القروية، لإصدار بيان يدعو الجمهور للامتناع عن الحصول على قروض من السوق السوداء، لما في هذا من خطر مباشر عليهم.

محاولات محاصرة السوق السوداء

في السنوات القليلة الماضية، عملت إسرائيل على مواجهة السوق السوداء في مسارين، وهذا بعد ضغوط من المؤسسات الدولية، وتهديد إسرائيل بفرض عقوبات مالية- اقتصادية عليها، منها ما يتعلق بحجم اعتماداتها المالية أمام تلك المؤسسات.

والمساران هما:

الأول، وضع ضوابط لشبكة مكاتب الصرافة، إذ حسب التقديرات يعمل في إسرائيل حاليا ما بين ٢٣٠٠ إلى ٢٤٠٠ مكتب صرافة، ومقدمي خدمات مالية، واعتمادات. ويقدّر حجم الأموال المتداولة بـ١٦٠ مليار شيكل. ويجري الحديث عن سوق محجوبة عن الأنظار، رغم القوانين التي سنّها الكنيست في السنوات القليلة الماضية، لفرض قيود على عمل تلك المكاتب، والزامها بتقديم بيانات اسمية، على حركات مالية، تعد متوسطة، مثل شراء ٥ آلاف دولار وأكثر، ولكن يتم التحايل على هذا بطرق عدة، حسب تقارير صحافية. وتحدثت سلسلة من التقارير الإسرائيلية عن أن قطاع مكاتب الصرافة هو أحد قطاعات تبييض الأموال، لعصابات الإجرام الكبرى والأخطر. ومن خلالها يقدمون القروض لمن سدت البنوك في وجوههم أبوابها. وكان تقرير سابق لوزارة العدل قد أشار إلى أن السوق السوداء هي عنوان القروض الوحيد للفئات الضعيفة، أولئك الذين لم تستوعبهم البنوك، أو خرجوا منها مضطرين، ويجد المدينون الضعفاء أنفسهم في سوق من دون رقابة على القروض التي يحصلون عليها. فصحيح أنه يوجد قانون ينظم مسألة الفائدة القصوى التي تستطيع السوق السوداء جبايتها، والقصد هنا مكاتب الصرافة الحاصلة على تراخيص عمل من بنك إسرائيل المركزي، ولكن في ظل عدم رقابة على السوق، فإن القانون لا يطبق إطلاقا، فمثلا في حين أن القانون يقول إن الفائدة القصوى التي يمكن جبايتها ٩٫٦٪ بالمجمل، والفائدة الاستثنائية على القروض المستعصية تصل إلى ١٦٪، فإنه حسب التقديرات تصل الفائدة الفعلية في السوق السوداء إلى ما بين ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪. كذلك، فإن السلطات لم تلاحظ الممارسات الخطيرة، التي يستخدمها أصحاب السوق السوداء من أجل جباية القروض ضد من يستصعبون تسديد الأقساط.

أما المسار الثاني، الذي كانت ولادته مستعصية لسنوات، فهو قانون الدفع نقدا، الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع العام الماضي ٢٠١٩. فهذا القانون واجه معارضة حادة، من كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم: شاس وبالأساس يهدوت هتوراة، فمن المعروف أنه في هذا المجتمع تنتعش السوق السوداء، وليس فقط لدى الطوائف التي ترفض التعامل مع المؤسسات الإسرائيلية، بل أيضا طوائف تتمثل في الكنيست والحكومة. وبعد تهديدات من مؤسسات مالية دولية رسمية، وأبرزها هيئة "المراقبة الدولية" FAFTE، وهي المنظمة الدولية التي تعمل لمنع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، اضطرت إسرائيل لسن قانون يضع حدا لمسألة الدفع نقدا. وحسب القانون، فإن سقف الدفع النقدي في أي صفقة، ١١ ألف شيكل، مشروط بأن يشكل لا أكثر من ١٠٪ من حجم الصفقة، بمعنى أن من أراد شراء بضاعة أو خدمة ما، حجمها الكلي ١٥ ألف شيكل، فإنه لا يستطيع الدفع نقدا أكثر من ١٥٠٠ شيكل، والباقي سيكون متاحا دفعه، إما بالتحويلات البنكية أو الشيكات أو بطاقات الاعتماد. وفي المقابل، فإذا كانت الصفقة ٢٠٠ ألف شيكل، على سبيل المثال، ففي هذه الحالة لن يكون متاحا الدفع نقدا أكثر من ١١ ألف شيكل، على مستوى الأفراد.

أما في ما يتعلق بالصفقات التجارية الكبيرة، بمعنى بين مصلحتين تجاريتين، فإن المبلغ النقدي الأقصى الذي يمكن دفعه هو ٥٠ ألف شيكل، وأيضا في هذه الحالة، ممنوع أن يتجاوز المبلغ النقدي نسبة ١٠٪ من حجم الصفقة. في حين أنه سيكون متاحا للسياح الدفع نقدا على ما يعادل ٥٥ ألف شيكل. ولكن لا تحديد للنسبة المئوية بالنسبة لصفقات السياح.

كذلك فإن القانون يفرض قيودا على الدفع بالشيكات، إلا أن القيود على الدفع بالشيكات دخلت متأخرة بنصف عام، بدءا من منتصف العام الماضي ٢٠١٩. ويحظر القانون الدفع بشيك مفتوح، بمعنى دون تسجيل اسم المستفيد، كما توقف نمط الشيكات التي يمكن نقلها من شخص إلى آخر، بمعنى تجيير الشيك لمستفيد آخر، بل ستكون كل الشيكات للمستفيد الأول فقط. إلا أن القانون يمنح استثناء بأن الشيكات التي يمكن تجييرها لا تتجاوز سقف ٥ آلاف شيكل، وفي حال التجيير يجب أن يكون مسجلا بشكل واضح اسم ورقم هوية المستفيد الثاني.

العلاقة بين ميزانيات الإعلانات الوزارية والمعلومات التي نقرأها في وسائل الإعلام الإسرائيلية

بقلم: تومر أفيطال (*)

لديّ تقليد منتظم. في كل عام تقريباً، أطلب من مكتب الإعلانات الحكومي الاطلاع على ميزانيات الإعلان الحكومية. الهدف: دراسة وسائل الإعلام التي أفسدتها الوزارات الحكومية في ذلك العام. الميزانيات، تجدر الإشارة، تبلغ مئات ملايين الشواقل في السنة.

يُظهر كل تقرير كيف يبدو أن السياسيين يمنحون أفضلية في الإعلان لوسائل الإعلام ذات الصلة بالوسط الذي ينتمون اليه أو بمقرّبيهم، مرة سيكون بنيامين نتنياهو ومكتب رئيس الحكومة، هم من سيحوّلون المزيد فالمزيد من الميزانيات بواسطة الاعلانات إلى جريدة «يسرائيل هيوم» التي تُوزّع مجاناً. ومرّة يكون وزراء «يش عتيد (يوجد مستقبل)» هم من سيحوّلون كميّات إعلانات سخية لجريدة «يديعوت أحرونوت».

لقد كشف تحقيق نُشر على موقع «العين السابعة» واستند جزئياً إلى مواد موقع «شكوف» أنه بعد تعيين نفتالي بينيت وزيراً للتعليم، زاد إنفاق الوزارة على الإعلان في وسائل الاعلام المرتبطة بالتيار الديني-القومي. البيانات التي تبيّن هذا حادة وواضحة ومتسلسلة. خذ على سبيل المثال، موقع قطاع «سروغيم» المنتمي لهذا الوسط.

في العام ٢٠١٥، العام الذي دخل فيه بينيت وزارة التعليم، لم تنشر الوزارة على الإطلاق في «سروغيم». بعد مرور عام واحد، لوحظت أولى علامات الاستيقاظ: اشترت الوزارة إعلانات من هذا الموقع، ولكن بمبلغ هامشي نسبياً يبلغ حوالي ٨٠٠٠ شيكل. ولكن في العام ٢٠١٧، ارتفع الإنفاق في وزارة بينيت على الإعلان في هذا الموقع إلى ١٠٠٠٠٠ شيكل. هذه النزعة تواصلت أيضاً في العام ٢٠١٨: في هذا العام، ضاعفت الوزارة تقريباً استثماراتها في نشر الإعلانات بهذا الموقع - وبلغت بالمجمل ١٩٣٠٠٠ شيكل. وهذا مجرد مثال واحد.

أموال الحكومة تخلق تأثيراً هائلا

يدّعي الوزراء بشكل عام، أنهم لا يشاركون على الإطلاق في مسألة تخصيص وتقسيم الموارد (قال بينيت، في هذه الحالة، إنه ضالع فقط في «محتوى المنشورات»). ولكن حتى لو كان البعض يتحدث بصدق، فهناك العديد من الأمثلة على السياسيين الذين لم يتدخلوا فقط في توزيع كعكة الميزانية – بل حصلوا بالفعل على تغطية إعلامية إيجابية جرّاء اختيارهم النشر في وسائل إعلام محددة. وهم أخذوا هذه الأموال من جيوبنا جميعاً.

عندما كان يوآف غالانت وزيراً للبناء والإسكان، حصل على مقابلة مليئة بالإطراء في برنامج «الناس» الذي تنتجه شركة «كيشت»، وظهر فيه مع زوجته. لم يكن لدى المشاهدين فكرة عن تمويل هذه المقابلة بمئات الآلاف من الشواقل من ميزانية شركة «عميدار» الحكومية. وزير السياحة السابق ستاس ميساجنيكوف، وهو الآن سجين مفرج عنه، ضغط على المستوى المهني في وزارته لتقوم بسكب الميزانيات الإعلانية إلى مجموعة من الأجسام التي كان لكبار مديريها علاقات شخصية معه ومع حزبه، «إسرائيل بيتنا».

إن خلط الأموال العامة مع الاعتبارات الصحافية له تأثير إشكالي آخر: الخوف من فقدان الميزانيات المخصصة للإعلان. اسأل نفسك، هل تجرؤ وسائل الإعلام التي اعتادت على الحصول على ميزانية عادية من وزارة حكومية على نشر سلسلة من التحقيقات الاستقصائية حولها؟ هل يشجع المستوى القيادي الأعلى في وسائل الإعلام الصحافيين على انتقاد وزارة تهدر المال والدعوة للتحقيق معها؟

في إسرائيل، لا تزال هناك بعض وسائل الإعلام القوية وبعض الصحافيين الذين يعرفون (أو يحاولون على الأقل) كيف يتجاهلون التلميحات والمصالح الاقتصادية. ولكن في قطاع يمر بأزمة اقتصادية مستمرة، ومع تفكك الروح المهنية ورواج الفساد في الشرفات العالية وتسرّبه نحو الأسفل، فإن الأموال الحكومية تجلب معها تأثيراً يخفض من حرارة النقد.

الصورة واضحة، وكلنا نعاني منها: هناك تمويل واضح وخفي وخطوط أنابيب إعلانية بين السياسيين ووسائل الإعلام. في بعض الأحيان تحصل وسائل الإعلام على ميزانيات إعلانية لأسباب سياسية. يُقصَف القراء والمشاهدون بكمّ هائل من الأخبار، ومن دون إدراك أن شخصاً ما دفع ثمنها أو قام بتمويلها بطريقة غير سويّة. وهناك طبعا لهذا تأثير يخفّف من حدة النقد.

المشكلة هي أن لا شيء من هذا كله يعتبر أمراً جديداً. يجب أن يعرف الجمهور هذا الموضوع بعمق فعلاً: لقد تعرّفنا جميعاً من خلال ملفات تحقيق واتهام بنيامين نتنياهو، على صور «رنتغن» مفصلة للعلاقات غير اللائقة بين الناشرين والسياسيين – وكذلك على نتاج تلك العلاقات على صفحات الصحف والموقع. لقد تم تقديم تغطية ملوثة بتضارب كبير في المصالح.

لكن ذلك لم يغير الصورة. الأموال تستمر في التدفق، ويواصل السياسيون التدخل في شكل توزيعها، وتستمر وسائل الإعلام التي نستهلكها جميعاً في تزويدنا بواقع مشوّه. من المهم التأكيد على أن هذه ليست ظاهرة «يمين» أو «يسار». بغض النظر عمن يجلس على مقاعد الحكم في السلطة - طالما أن النظام يسمح بل ويشجع على مثل هذا التضارب في المصالح فإننا سنظلّ في وضع صعب. وعندما أقول نظاماً، لا أعني فقط النظام السياسي، ولكن وسائل الإعلام نفسها أيضاً.

يجب كسر الرابط بين الناشرين والسياسيين وميزانياتهم الإعلانية

وسيلة الإعلام، في نموذجها التقليدي والمألوف على الأقل، هي مصلحة تجارية. في رأيي، هذا هو أروع أنواع الأعمال - لأنه في أفضل حالاته، يشكل منتجه مادة وأداة لإصلاح غبن في العالم. كم من الأعمال الأخرى التي تعرفها يحرّكها هدف كشف الحقيقة والإشارة إلى الظلم؟ ولكن في نهاية المطاف، يتعلق الأمر بمصلحة تجارية. باستثناء وسائل الإعلام المستقلة التي تعتمد على الجماهير (مثل «شكوف» أو «العين السابعة») - فبمجرد عدم وجود معلنين أو كمية اشتراكات كبيرة، لا يوجد مال، وبالتالي تواجه وسائل الإعلام خطر الإغلاق.

كان الاتجاه في السنوات الأخيرة يزداد سوءاً. إن نقل ميزانيات الإعلانات إلى غوغل وفيسبوك إلى جانب التوزيع المجاني لجريدة «يسرائيل هيوم» ذات الموارد المالية التي لا نهاية لها – خلقا وضعا يقتل وسائل الإعلام. إن «جدران الدفع» التي ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض المواقع الإخبارية هي بداية لحلّ، لكن الجمهور لم يعتَد بعد على دفع ثمن مقابل تلقي مواد الصحافة - واليوم، لا تزال رسوم الاشتراك تشكل جزءاً صغيراً من الإيرادات.

والنتيجة: محاولات للحصول على الميزانيات بطرق ملتوية. الصفقات القذرة. الدعاية السرية. الغمز لرجال الأعمال الذين يتوقون إلى سيطرة في الصحف والقنوات والمواقع الإلكترونية ومحطات الراديو لاستخدامها كوسيلة للضغط والتأثير على أعمالهم التجارية الأخرى. يقوم الإعلام حين يكون في الأيدي الخطأ، بعكس ما تعلمناه في فصول المواطنة؛ يقوم بتشويه الحقيقة، وإخفاء الخلل، وإدامة الظلم. غالباً ما تكون ميزانيات الإعلان هي نقطة الضعف التي يضغط عليها السياسيون والأباطرة الماليون في وسائل الإعلام القطرية والمحلية.

بالنسبة لعدد قليل من السياسيين وأباطرة المال، فإن واقعاً فيه الصحافة ضعيفة وتعتمد عليهم، هو نوع من اليوتوبيا. وبالتالي، يمكنهم ترتيب «تغطية إيجابية» لأنفسهم (الاسم المستعار للتغطية المنحازة والمعوجة والمصلحيّة) من خلال إبرام صفقات مع الناشرين الذين يأتون إلى الفراش معهم، منهم السعداء ومنهم المترددون.

إنه لأمر حزين ومثير للسخرية أن نذكره، ولكن هناك أيضاً طريقة أخرى للحصول على تغطية إيجابية. هذا بسيط للغاية: تعزيز النشاطات الإيجابية للسياسيين. يبدو هذا ساذجاً لكن هكذا يفترض أن ينجح. قمنا في «شكوف» بإعداد صفحة على الفيسبوك تسمى «المسطرة». في هذه الصفحة، نمتدح السياسيين - من جميع الأحزاب – ممن سلكوا بشكل لائق وعزّزوا التحركات التي تخدم عامة الناس. لكن هذه لا تزال مبادرة صغيرة نسبياً. هناك حاجة إلى الكثير من التدابير الصارمة لتقويم الصورة المشوهة. كيف نفعل ذلك؟ بادئ ذي بدء، يجب إقامة سور هائل بين الأخبار الحقيقية والأخبار التي تم شراؤها. على سبيل المثال، من الممكن تحديد ترميز واضح ومميز لمحتوى التسويق بحيث تبدو مقالات «التسويق» أشبه بالإعلان. عضو الكنيست السابق ميكي روزنتال، طالب بذلك، وسقط اقتراحه. يجب معاودة محاولة سن تشريع لهذا.

بدلاً من إضعاف الصحافة، يجب على السياسيين القيام بدور نشط في ضمان استقلالها الاقتصادي. إحدى الطرق الممكنة للقيام بذلك هي فرض ضرائب على غوغل وفيسبوك وتخصيص بعض الإيرادات للضحية الرئيسية من قضم عمالقة الإنترنت لميزانيات الإعلان من وسائل الإعلام. لتجنب وضع يؤدي فيه الدعم المالي فقط إلى معاملات غير لائقة بين السياسيين والناشرين، يمكن إنتاج «فحوصات عمياء» – بحيث أن مسائل مثل نطاق التوزيع، أو مؤشر الحرية الصحافية، تقوم بتحديدها هيئة مدنية مختصة منزوعة من المصالح، مثل نقابة الصحافيين.

كما يجب تقسيم ميزانيات الإعلان الحكومية وفقاً لمعايير مماثلة. يمكن أيضاً التفكير في منح كل مواطن اشتراكاً شخصياً في وسائل الإعلام التي يختارها، بتمويل من ميزانية الدولة. يمكن للمرء أن يفكر في العديد من هذه الأفكار. بعضها ناجع والبعض الآخر أقل نجاعة. ولكن حتى لو اختار المرء عدم تبني أي منها، فلا بد من عمل شيء واحد: إبعاد السياسيين تماماً عن توزيع الميزانيات الإعلانية، وحظر الإعلانات السرية من قبل الحكومة. حان الوقت للعثور على حلول ويجب إبقاء الأنظار مثبتة على الهدف: كسر الرابط بين الناشرين والسياسيين وميزانياتهم الإعلانية، وبناء جدار عالٍ بينهما.

(*) كاتب ومحرر في الموقع الإعلامي المستقلّ «شكوف» (شفّاف) الذي يُموّل من اشتراكات الجمهور ولا يعتمد على الإعلانات التجارية ولا الرسمية. ترجمة خاصة.

المدماك الأيديولوجي الصلد في أساس بنية الفساد السلطوي الإسرائيلي

كتب هشام نفاع:

يقيم المقال المترجم المنشور هنا، للمحرر في الموقع الإعلامي الإسرائيلي «شكوف» (شفّاف)، رابطاً وثيقاً بين تركيز السلطة بأيدي سياسيّين سلطويين حين تشمل إمكانيات التصرّف بالمال العام بدون رقابة ولا معايير حياديّة راسخة، وبين سوء استخدام السلطة حدّ الفساد. موضوع استخدام سياسيين إسرائيليين في قمة هرم السلطة الأموال العامة المخصصة لميزانيات نشر الإعلانات الحكومية، هو مثال قويّ على ذلك. فها هو الوزير نفتالي بينيت، صاحب الأجندة الاستيطانية التوسّعيّة، ورافع لواء قرصنة ٦٠٪ من مناطق الضفة الغربية المحتلة، قد فتح الحنفيّات بشقعات غزيرة على موقع إعلامي محسوبٍ على تيّاره ولسان حال معسكر الاستيطان الذي يحمل تسمية مشفّرة هي «التيار الديني القومي».

في هذه الحالة خصوصاً يحضُر مواربةً ما يتجنّب أشد النقّاد حدّة تسميته باسمه في خصوص الفساد، وهو علاقة الصراع الحاد الناجم عن الاحتلال ورؤى تكريسه بواسطة تأبيد مشروعه الاستيطاني، بظاهرة تفشي الفساد. فهذا المعسكر الأشدّ مغالاة في عنصريته وعنفه لتقويض كل ما قد يفتح كوّة على احتمال تقليص رقعة الاحتلال والاستيطان، يسعى ويجاهر بسعيه إلى فعل كل شيء للسيطرة على مفاصل الحكم والتأثير، السياسية منها والعسكرية والإعلامية، لتحقيق برامجه الغيبيّة الرجعيّة وفرضها بالقوّة على الأرض.

هذا التشخيص لذاك المدماك الأيديولوجي الصلد في بنية الفساد السلطوي الإسرائيلي، يكاد يغيب تماما من الخطاب المنتشر السائد في معجم الإجماع القومي بصيغته الإعلامية والسياسية. فها هي وزارة العدل تورد هذا النصّ المعقّم والمليء بالإطراء الذاتي تحت العنوان «إسرائيل تعزز محاربة الرشوة والفساد»، فتقول من بين ما تقوله:

«يشكل الفساد والرشوة تهديداً للمؤسسات الديمقراطية، التي يمكن أن تضر بسيادة القانون وتضر بالتنمية الاقتصادية. منذ سنوات، تلتزم إسرائيل بمكافحة الفساد وتعزيز قيم الاستقامة والنزاهة، وإنشاء آليات للقضاء على الفساد في القطاعين العام والخاص. وتحتل مكافحة الفساد والرشوة أولوية عالية في عمل وزارة العدل (هكذا في الأصل). في السنوات الأخيرة، عززت إسرائيل جهودها في المعركة الدولية ضد الرشوة والفساد. في آذار/مارس ٢٠٠٩ انضمت إسرائيل إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التابعة لمنظمة OECD واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCA».

هذه الوزارة تتوقف فقط عند لمفهوم النفعي الفردي المباشر للفساد، بصيغة الرشوة و«الترويج لمعاملة أو منحها ميزة في الترويج»، وما شابه. لكن الفساد السياسي الذي يستخدم المال العام لشراء ما يكفل تعزيز أجندات التوسّع والاستيطان، والهيمنة على كل هيئة قضائية ورقابية لغرض خفض صوتها وسقف تأثيرها (المحدود أصلاً، وحتى بشكل إراديّ طوعيّ) لا يُشار إليه ولو بكلمة.

تجاوُز الانتفاع المادي الشخصي إلى التشبث بالحكم لغايات مُغالية

تقود هذه النقطة إلى الملفّات الجنائية المتورّط فيها بنيامين نتنياهو، زعيم اليمين ورئيس الحكومة الحالي والسابق والقادم الذي يعكف الآن على تشكيل حكومة أخرى، زحف إليها هذه المرة الجنرال المتقاعد بنيامين غانتس وحزبه «كحول لفان». ونقصد خصوصاً الملفين المعروفين بـ ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠.

وفقاً لمصادر إعلامية وقضائية إسرائيلية مختلفة، فإن الملف ٢٠٠٠ يتناول الاجتماعات التي عقدها نتنياهو مع أرنون موزيس رجل الأعمال وناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» الضخمة، بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لنتنياهو الحصول على تغطية إعلامية إيجابية له ولأسرته، مقابل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة، تقليص انتشار الملحق الأسبوعي، التي ما انفكّت تخدم أجندات ومصالح زعيم اليمين نفسه. لم يبرم الاتفاق لكن نتنياهو متهم بموجب هذه الوقائع بالاحتيال وخيانة الأمانة.

أما الملف ٤٠٠٠ فيتعلق بتقديم نتنياهو تسهيلات ضريبية لشركة الاتصالات الإسرائيلية «بيزك»، بقيمة تقارب ٢٧٦ مليون دولار، مقابل قيام موقع «واللا» الإخباري، الذي يملكه المدير العام السابق للشركة، ومالكها شاؤول ألوفيتش، بتغطية إخبار إيجابية لنتنياهو وأسرته.

واضح أن نتنياهو «يتفوّق بسلوكه» على مجرّد استخدام صلاحية تخصيص وتوزيع المال العام، كميزانيات الإعلان الرسمية مثلا، خدمة لمصالحه وأغراضه. بل قام وفقاً لسجلّ الاتهامات بخطوات فاعلة وبادر إلى التأثير بطرق ضاغطة وأخرى ترغيبيّة، فاسدة وجنائيّة، على وسائل الإعلام كي يحظى بالخبر الجيّد. خلافاً لبعض البنود التي تحدثت عن انتفاع مادي شخصي، المسألة هنا تتعلق بالتشبث بالحكم لتحقيق غايات سياسية مغالية، كلها تقع في سياق المشروع التوسعي الكبير.

فالأحزاب اليمينية المتحالفة معه بذلت كل جهد وما زالت، لمنع الاقتراب من أي سيناريو تُسقط فيه المحاكمة الجنائية المرتقبة زعيمَها العقائدي عن سدة الحكم.

"يسرائيل هيوم» ونتنياهو: تدوير نشط للمصالح.

نتنياهو يدرك هذا ويهتم بالحفاظ على اتصالات مباشرة مع زعامة «مجلس المستوطنات» يؤكد لهم فيها نواياه ضمّ مناطق من الضفة الغربية المحتلة، وهذا المجلس يستنفر ويحشد جمهوره كي يحمي نتنياهو من خلال شنّ هجوم تشكيكي وتحريضي ضد المؤسسات القانونية ذات الصلة بمحاكمة رئيس الحكومة اليميني. هذه الفترة توقعت مصادر صحافية أن يقوم أنصار نتنياهو قريباً بحملة ضد المستشار القانوني للحكومة، قُبيل بدء المحاكمة.

الفساد يتفشى حين تستمع الحكومات فقط للأغنياء أو المقرّبين

التقارير الدوليّة للمنظمات المهتمّة بالفساد السلطوي تتابع ما يجري في دولة إسرائيل، وتقول منظمة الشفافية الدولية المستقرة في العاصمة الألمانية برلين، عبر تقرير في كانون الثاني الماضي، إن إسرائيل «وهي من دول الشرق الأوسط المعروفة بنظامها الديمقراطي العريق وباستقلالية سلطاتها الثلاثة» على حد تعبيرها، قد شهدت تراجعا في مؤشر مكافحة الفساد، فقد احتلت المركز ٣٥ بحصولها على ٦٠ نقطة من مجموع ١٠٠ نقطة. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تنخفض فيها مكانة إسرائيل في المؤشر. قبل ذلك بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، كانت قد ارتفعت.

منظمة الشفافية الدولية كتبت «إن تحليل هذا العام يظهر أن الفساد أكثر انتشارا في البلدان التي يمكن أن تتدفق فيها الأموال الضخمة بحريّة في الحملات الانتخابية وحيث تستمع الحكومات فقط إلى أصوات الأغنياء أو المقرّبين بشكل جيد». هذا ينطبق بدقّة على إسرائيل. فالحكومة يجمعها صمغ أيديولوجي قوامه الهيمنة على معظم الضفة الغربية المحتلة، وهي لا تخفي بالمرة هويتها الاجتماعية اليمينية والتسهيلات الهائلة التي تقدمها لقروش المال.

وحتى اليوم، وسط أزمة انتشار فيروس الكورونا، يقول عدد من المحللين الإسرائيليين إنه بينما خصصت دول رأسمالية مركزية في أوروبا ميزانيات ضخمة لمواجهة الوباء ودعم المتضررين في الطبقات العمالية والفقيرة، فإن حكومة نتنياهو تمتنع عن هذا مكتفية بتخصيص أموال ضئيلة لا توفر حلولا حقيقية. إنها لا تجرؤ على الاقتراب من الأموال التي تكسبها وتديرها شركات ضخمة من الممتلكات العامة، كعائدات الغاز، واحتياطي أموال التأمين الوطني وغيرها. الكاتب تسور شيزاف كتب في «يديعوت أحرونوت» أن إسرائيل «سجّلت ذروة في الانفلات الرأسمالي»، فهي «لم تستعد لأزمة كورونا في جانبين. الأول يتعلق بالجهاز الصحي: ليس فقط بسبب نقص الاختبارات والمعدات، ولكن أيضاً بسبب إهماله لسنوات، بما في ذلك العقد الذي خدم فيه نتنياهو. هناك نقص في المستشفيات وأسرّة المرضى والأطباء والممرضات. عدد الكليات الطبية وعدد الطلاب محدود من قبل الدولة (...) لكن أبعد من ذلك، فإن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها الحكومة في الأزمة هي سياسة قاسية ووحشية على المستوى المدني، وقاتلة على مستوى الركود العميق. لم يجرِ في أي مكان في العالم المصاب بكورونا، إخراج العمال بالجملة بشكل متوحش إلى عطل غير مدفوعة الأجر. ولا يوجد أي مكان في العالم بهذا التجاهل الشديد لمشاكل المصالح الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص. في جميع أنحاء أوروبا خصصت الحكومات مئات مليارات اليوروهات لحماية واسعة النطاق للعمال والاقتصاد».

بيئة «عقائديّة» حاضنة للفساد على مستوى المجتمع

يجب التوقف عند جانب آخر يجري إغفاله: هناك عملياً بيئة حاضنة للفساد على مستوى المجتمع، وهذا أيضاً يعود إلى المواقف العقائدية والتوسعيّة المغالية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي ثم نتائج الانتخابات الإسرائيلية أن هناك غالبية في المجتمع تغفر للفاسد الشعبوي القومجي العدواني ضد الفلسطينيين. وقال استطلاع لمعهد «مأغار موحوت» في أحد أبحاثه إن غالبية المستطلَعين لم يتأثروا بقرار المستشار القانوني للحكومة تقديم نتنياهو للمحاكمة. ٧٥٪ من المستطلعين قالوا: إن القرار لم يغير موقفهم من التصويت بل حصل نتنياهو على أعلى نسبة في السؤال عن الأنسب لرئاسة الحكومة: ٤٢٪ من المستطلعين حين حصل بنيامين غانتس على ٣٨٪، وقال ٢٠٪ إنهم لا يعرفون.

هذه الكتلة الداعمة لنتنياهو وائتلافه والتي لا يهزها فساد ولا انتهاك للقانون ولا هدر للمال العام ولا ضرب لأكثر الخدمات أساسية ولا إيذاء حقوقها الاجتماعية والاقتصادية هي نفسها، هي كتلة يحرّكها الموقف السياسي التوسعي العنيف. وحين يحظى زعيم تقول جميع مؤسسات إنفاذ القانون إنه فاسد يجب محاكمته، لكنه مع ذلك يظلّ يحظى بهذا السور الواقي القوي لإبقائه على رأس هرم الحكم، فيتبدّى مجدداً وبشكل أكثر جلافة وصلافة كيف يساهم مشروع تأبيد الاحتلال والاستيطان في زيادة تفشي وهيمنة الفساد في إسرائيل. ليست المسألة سيجاراً فاخراً ولا زجاجة شمبانيا غالية الثمن، هذه الخسّة الشخصية المادية الجشعة، لا تقارَن أبداً مع تحطيم جميع الحواجز ودوس جميع المحظورات كي تكرّس المؤسسة الحاكمة احتلالها واستيطانها وطغيانها.

هناك علاقة تكامليّة وتغذية متبادلة بين التعنّت على التوسع الكولونيالي وبين صرف النظر والأنف تماماً عن روائح الفساد المنبعثة من أروقة الحُكم، لأنه يخدم ويدفع للأمام عقيدة التوسّع تلك. ولن ينحسر الفساد ويتحاصر ما لم تُهشّم هذه الدائرة المفرغة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية